

## الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/43/PV.68  
15 December 1988

ARABIC

## الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ٩/٣٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(قبرص)	السيد موشوتاس	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(فانواتو)	السيد فان ليروب	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٦] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات

النفطية الى جنوب افريقيا

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

( ١ - ١ - ي )

- (ج) تقارير الأمين العام
  - (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
  - (هـ) مشاريع القرارات
  - (و) تقرير اللجنة الخامسة
- الحالة في الشرق الأوسط [٤٠]
- (١) تقارير الأمين العام
  - (ب) مشاريع القرارات
- تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة :
- تقرير اللجنة السادسة [١٣٥]
- الذكرى السنوية الأربعون لإعلان العالمي لحقوق الإنسان [١٣٨] (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/43/44 و Corr.1)
- (ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/43/L.30/Rev.1 ، A/43/L.31 ، Corr.1 و A/43/L.32 ، A/43/L.33 ، Corr.1 و A/43/L.34 ، Corr.1 و A/43/L.35 ، Corr.1 و A/43/L.36 ، Corr.1 و A/43/L.37 ، Corr.1 و A/43/L.38 ، A/43/L.42 ، A/43/L.41)
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/901 و Corr.1)
- الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبدأ الجمعية الآن نظرها في ١١

مشروع قرار مقدمة تحت البند ٣٦ من جدول الاعمال .

سأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على

أي من هذه المشاريع أو عليها جميعا .

واسمحوا لي بأن أذكر بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، ان بيانات

تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها . وستتاح

الفرصة للممثلين أيضا لتعليل تصويتهم بعد إجراء جميع التصويتات .

السيد كارينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة ، ايسلندا ، والدانمرك ، والسويد

والنرويج ، وبلادي فنلندا .

لقد أدانت بلدان الشمال دائما سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وترى بلدان الشمال أن الفصل العنصري يشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبالتالي ، يجب على مجلس الأمن أن يصدر في أقرب وقت ممكن جزاءات فعالة على جنوب افريقيا كوسيلة لتحقيق القضاء السلمي على الفصل العنصري . والجزاءات الإلزامية والشاملة هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك الهدف . وحتى تصدر الجزاءات الإلزامية اعتمدت بلدان الشمال مجموعة واسعة من التدابير الانفرادية ضد الفصل العنصري ، بما فيها حظر التجارة . وفي هذا السياق ، سجل موقف بلدان الشمال في برنامج عمل بلدان الشمال المنقح لمناهضة الفصل العنصري المعتمد في آذار/مارس ١٩٨٨ .

وبالتالي توافق بلدان الشمال بكل قوة على المقصد الرئيسي لمشاريع القرارات المطروحة علينا . إلا أن بعضها يثير مصاعب فيما يتعلق بمسائل رئيسية تعتبر هامة بالنسبة لبلدان الشمال . وسأصفها باختصار الآن .

أولا ، تعتبر بلدان الشمال مبدأ العالمية مبدأ أساسيا من مبادئ الأمم المتحدة ولهذا لا يمكننا أن نقبل صياغات تشكك في ذلك المبدأ .  
ثانيا ، يعتبر الحل السلمي مبدأ أساسيا واردا في ميثاق الأمم المتحدة ذاته . ولهذا لا يمكننا أن نقبل أن توافق الأمم المتحدة على استخدام الكفاح المسلح .

ثالثا ، تشجب بلدان الشمال الاستمرار في ممارسة استفراد بلدان أو مجموعات من البلدان بالإسم على نحو انتقائي . إن هذه الممارسة ، التي تظهر بوضوح في مشروع القرار الخاص بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، تجعل من العسير علينا إنجاز أي إجراء دولي متضافر في النضال لمناهضة الفصل العنصري .

رابعا ، تمس صياغات معينة الحريات والحقوق المؤسسية لرعايا دول الشمال ومنظماتها الخاصة . وهذا ينطبق بشكل خاص على أجزاء معينة من الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . ونظرا للسياسة الصارمة والفعالة التي تنتهجها بلدان الشمال لمناهضة الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، فإن بلدان الشمال تأسف لعدم تمكنها من تأييد هذه الاتفاقية بالكامل .

خامسا ، بسبب الالتزام الصارم لبلدان الشمال بأحكام الميثاق ، يتعين علينا أن نتحفظ في مواقفنا ازاء الصيغ التي لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

ستصوت بلدان الشمال لصالح مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 الخاص بتطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا العنصرية ، على الرغم من أن النص يشكل عددا من الصعوبات بالنسبة لنا . ومن المعروف أن بلدان الشمال قد فرضت مجموعة كبيرة من الجزاءات الشاملة على جنوب افريقيا وناميبيا . ولكن ، لدينا بعض التحفظات على بعض الجزاءات الانتقائية الواردة في الفقرة ١ من المنطوق ، وخاصة في الفقرات الفرعية دال و هاء و واء . ولدينا أيضا تحفظات على بعض فقرات المنطوق في مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 وخاصة الفقرة ١ (د) . وقد أيدنا بصدق الجهود الرامية الى إعادة تنظيم ادارة شؤون الاعلام وترشيد أنشطتها الرامية الى رفع كفاءة ادائها وزيادة أداؤها الاقتصادي . ومن ثم ، ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لتجديب زيادة عدد الموظفين في البرامج الخاصة .

لقد ازدادت الحالة في جنوب افريقيا تدهورا خلال العام الماضي . وتقع مسؤولية هذه الحالة على عاتق حكومة جنوب افريقيا وسياساتها القائمة على الفصل

العنصري . إلا أن على المجتمع الدولي التزامات معنوية والتزامات قانونية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثم ينبغي له أن يمارس المزيد من الضغوط على جنوب أفريقيا بتوقيع جزاءات فعالة على نظام الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل بزيادة مساعداته الاقتصادية والإنسانية لبلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، ولكل بلد من البلدان والأشخاص الذين وقعوا ضحية لسياسة جنوب أفريقيا العدوانية . ويتعين علينا جميعاً لا أن نعرب عن إدانتنا القوية للفصل العنصري فقط ، بل وأن نسعى أيضاً إلى الاتفاق على إجراء دولي متضافر والسعي اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة للإسراع بالقضاء التام على الفصل العنصري .

السيد دكتاكي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : لقد أوضحت

الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية مرة أخرى خلال المناقشة اشمئزازها التام من الفصل العنصري . فقد شجبناه مراراً وتكراراً على نحو لا لبس فيه وطالبنا بإلغائه كلية . وليس هناك أدنى شك حول هدفنا ، وهو بكل بساطة الاستئصال التام لهذا النظام الخبيث ، ولا حول تصميمنا على الإسهام في إلغاء الفصل العنصري . والأمم المتحدة لها دور أساسي ينبغي أن تضطلع به في هذا المسمى .

ولأسف ، لم يستمر الاتجاه نحو الاعتدال الذي تجلى في صياغة مشاريع قرارات العام الماضي . ونأسف لأن بعض مشاريع القرارات المطروحة أمامنا الآن مازالت تحتوي على عناصر تسبب لنا مشاكل معروفة من حيث المبدأ . أولاً ، تعتقد الدول الاثنتا عشرة أنه يجب احترام تقسيم الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن التي نص عليها الميثاق . فمجلس الأمن هو المحفل الوحيد المخوّل باعتماد قرارات ملزمة للدول الأعضاء . ونود أن نعرب مرة أخرى عن التزامنا بمبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة . ولن نستطيع أن نؤيد النداءات الداعية إلى عزل جنوب أفريقيا تماماً . وهذا في رأينا لن يغيث الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو القضاء التام على الفصل العنصري . ونعتقد أنه يتعين الإبقاء على قنوات الإتصال مفتوحة لتمكين العالم الخارجي من مواصلة ضغوطه وزيادتها على حكومة جنوب أفريقيا من أجل إقامة مجتمع حر وديمقراطي بلا تمييز عنصري .

وأعربت الدول الإثنتا عشرة في المناقشة عن قلقها البالغ إزاء استمرار العنف والقمع في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فمازلنا مقتنعين بأن عملية التغيير السلمي لاتزال ممكنة وأن على الامم المتحدة أن تعزز عملية التغيير بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الميثاق . وبالرغم من أننا نشارك أغلبية الشعب في جنوب افريقيا مشاعر الإحباط بسبب استمرار نظام الفصل العنصري المرفوض ، لا يسعنا أن نوافق على أنه ينبغي للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة أن تقر استخدام القوة أو النضال المسلح .

إننا نرفض جميع أشكال الفصل العنصري في الالعب الرياضية ومازلنا نعمل بحزم على تشبيط جميع الاتصالات الرياضية التي تنطوي ضمنا على التمييز العنصري . ويجري تنظيم الأنشطة الرياضية في بلداننا بناء على مبادرات خاصة . وتدرك المنظمات الرياضية في بلداننا الموقف الذي تتخذه حكوماتها إزاء المسابقات التنافسية في الالعب الرياضية التي تنتهك مبدأ عدم التمييز في الالعب الاولمبية .

وتعرب الدول الإثنتا عشرة مرة أخرى عن معارضتها الحازمة لاستفراد دول أعضاء أو مجموعات بلدان بالإسم على نحو تعسفي وانتقائي جائر . وتدرك الدول الإثنتا عشرة وتؤيد رغبة مقدمي مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 في ضمان نشر المعلومات عن نظام الفصل العنصري على نطاق واسع ، ورغبتهم في إلغاء القيود على حرية الصحافة التي تفرضها حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، نجد أن هناك جوانب معينة في مشروع القرار تسبب مصاعب كبيرة . فنحن نرى أن الفقرة ١ ( هـ ) من المنطوق لا تتفق مع صلاحيات الأمين العام بوصفه الرئيس الإداري لهذه المنظمة كما ورد في الفصل الخامس عشر من الميثاق . ويتضمن المشروع أيضا تفسيراً مطولاً أكثر من اللازم لما يمكن أن يشكل نفقات هذه المنظمة على الوجه الاكمل كما أن لمشروع القرار آثاره الخطيرة على عملية الإصلاح التي ينبغي ألا تحدد نتائجها هنا مسبقاً .

وتأسف الدول الإثنتا عشرة لأنها ، بناء على هذه الاسباب وغيرها ، لن نستطيع التصويت لصالح جميع مشاريع القرارات المطروحة علينا اليوم . ومع ذلك ، فمازلنا

نتمسك بالتزامنا الراسخ والدايم بأن نعمل ، سواء على الصعيد الجماعي أو الفردي ، لممارسة الضغوط على حكومة جنوب افريقيا لافهامها بضرورة إجراء الإصلاح الرئيسي الذي لا مفر منه . ويتعين العمل على إفهام حكومة جنوب افريقيا أن السبيل الوحيد أمامها يكمن في القضاء التام على الفصل العنصري وإدخال التغييرات الأساسية التي طلبها المجتمع الدولي .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شارك

الوفد الياباني بحماس في مناقشة البند ٣٦ من جدول الاعمال ، وهو سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وقد أحاط علما وبعناية تامة بالآراء التي أعرب عنها سائر الممثلين .

سيصوت وفد بلادي على مشاريع القرارات الاحد عشر ، آخذين بعين الاعتبار موقف اليابان الحازم والشابث ضد الفصل العنصري . ومع ذلك يجد وفد اليابان أن عليه أن يطلب اجراء تصويت منفصل على ذلك الجزء من مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 ، المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا" ، الذي ينص على : "ولاسيما اليابان التي اتضح مؤخرا أنها أهم شريك تجاري لجنوب افريقيا" ، في الفقرة الثالثة من المنطوق .

وقد اضطر وفدي الى ذلك لأن اليابان تعارض ، من حيث المبدأ ، ممارسة ذكرر الاسماء في قرارات الأمم المتحدة . فضلا عن ذلك ، فإن ذلك الجزء من الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار يعطي انطبعا خاطئا بأن اليابان قد زادت من تجارتها مع جنوب افريقيا ، وأنها قد حادت بالتالي عن الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمعارضة الفصل العنصري . وهذا أمر يخالف الحقائق ويعطي أيضا صورة مشوهة عن نوايا بلدي . لقد زادت تجارة اليابان مع جنوب افريقيا بالطبع مقدرة بالدولارات الأمريكية خلال فترة السنتين الماضيتين ، ولكن عند تقديرها بالين الياباني أظهرت هذه التجارة تناقصا سنويا مستمرا منذ عام ١٩٨٤ ، مما ترتب عليه انخفاض التجارة بنسبة ٢٧ في المائة من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٧ . وتعزى هذه الحالة أساسا الى الزيادة الكبيرة في قيمة الين أمام العملات الرئيسية الأخرى .



والواقع أن حكومة اليابان اتخذت خطوات إضافية هذا العام لتشبيط العلاقات التجارية اليابانية مع جنوب افريقيا . ونادى كل من وزيرى الخارجية والتجارة بصفة شخصية بممارسة أكبر قدر من ضبط النفس . ونتيجة لذلك هناك مؤشرات واضحة على تناقص تجارة اليابان مع جنوب افريقيا بكل من الين والدولار .

وأقول أيضا أن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يشير الى أن الاحصاءات المتوفرة للجنة حول تجارة البلدان الفردية مع جنوب افريقيا غير واقعية على الإطلاق . وهذا سبب إضافي في تصويت وفد بلدي ضد مشروع القرار الذي يشير الى دول بعينها دون أساس واق .

#### السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يؤيد وفد بلدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به منذ لحظات المندوب الدائم لليونان باسم الدول ال ١٢ الاعضاء في المجموعة الأوروبية . إلا أنني أود أن أضيف تعليلا وطنيا موجزا للتصويت .

أؤكد ، كما فعلت في كثير من المناسبات السابقة ، أن الحكومة البريطانية تشاطر المجتمع الدولي اشمئزازه التام للفصل العنصري . وكما قالت رئيسة وزراء بلدي السيدة شاتشر في مقابلة صحفية مع صحيفة في جنوب افريقيا نشرت في ذلك البلد :

"إن الفصل العنصري يتناقض وفلسفتي بأكملها ، التي تقضي بأن للناس أن يعيشوا في أي مكان يريدون داخل بلدهم ، وأن يمارسوا حقوقهم الديمقراطية الكاملة وأن يتقدموا وفقا لمزاياهم الشخصية ، لا للون بشرتهم ."

وتكرر بريطانيا إدانة الفصل العنصري باعتباره قاسيا ومهينا وغير مقبول من الناحية الاخلاقية . ومنستمر في العمل لوضع حد للفصل العنصري الذي يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وكرامته . ونحن حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى على التطلع الى المستقبل وقبول ضرورة التغيير الجذري وحتميته .

وبالتالي فإننا نشاطر واضعي مشروع القرار المعروض علينا اليوم نفس الهدف ، ولكننا نختلف معهم حول أفضل طريقة لتحقيقه . وتوضح الاحداث في الاماكن الاخرى من العالم هذا العام أن الحوار هو الطريق الاكيد الوحيد المفضي الى السلام . وفي جنوب

افريقيا أيضا لا يمكن تحقيق السلم والامن إلا عن طريق الحوار الحقيقي والتفكير الجذري . ولا نعتقد أن فرض التدابير العقابية وغيرها في محاولة لعزل جنوب افريقيا سيساعد على القضاء على الفصل العنصري . لهذا السبب وغيره سنصوت ضد عدد من مشاريع القرارات .

وكما فعلنا في العام الماضي ، سمنتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بالرغم من أننا لا نوافق على كثير من العناصر الواردة في تقرير اللجنة .

وإن امتناعنا عن التصويت واشتراكنا في توافق الآراء حول مشروع القرار A/43/L.36 و Corr.1 ، الذي يدعو الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة حول الفصل العنصري في العام القادم يجب اعتباره اعترافا بهدفنا المشترك في ضمان تصفية الفصل العنصري . ولكننا نشعر بخيبة الامل لأن مشروع القرار لا يأخذ في الاعتبار التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية والتي ينبغي أن تسهم في تحقيق الاستقرار في الجنوب الافريقي . ويجب أن تنعقد الدورة الاستثنائية في نيويورك وأن تعتبر واحدة من المؤتمرات الخاصة الخمسة التي خصصت لها موارد في الميزانية الاعتيادية فعلا .

وتنطبق الاعتبارات المماثلة على امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 بشأن نشر المعلومات حول الفصل العنصري . ولا ينبغي أن يعتبر تصويتنا على مشروع هذا القرار تقليلا من التزامنا بعملية الإصلاح التي تذاقش في اللجنة الخامسة ، ولا يجب أن يؤثر على نتيجة هذه المناقشة بأي شكل كان . وتدعم ملاحظتنا نتيجة للمقرر الذي اتخذته اللجنة الخامسة في ٢ كانون الاول/ديسمبر بشأن الآثار المالية . ونرى أن مشروع القرار يأخذ أيضا نظرة مفرطة في الاتساع فيما يعتبر بشكل لائق نفقات للمنظمة . ونرى أيضا أنه من المستحيل توفير الصياغة المتعلقة بهيكل وتوظيف العاملين بإدارة الإعلام العام مع أحكام الفصل الخامس عشر من الميثاق .

السيد فورتية (كندا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يمكن أن

يوجد شك في معارضة كندا الشديدة لسياسات الفصل العنصري المقززة التي تنتهجها جنوب افريقيا . وقد ذكر وفد بلدي في اللجنة الثالثة في وقت مبكر من هذا العام أن رئيس الوزراء السيد ملروني يدعو الفصل العنصري انتهاكا جسيما ومؤسسا لحقوق الإنسان . وكان يجب أن يتحول من عهد بعيد الى فصل شائن من فصول التاريخ . وبدلا من ذلك فإنه لا يزال أكثر القضايا الاخلاقية إلحاحا في عالم اليوم . إن العالم كله يرفض الفصل العنصري ، ويجب أن يوحد العالم كله جهوده للقضاء عليه .

وسأشرح ، باسم وفد كندا ، كيفية تصويتها على مشاريع القرارات المطروحة علينا . وقد تحسن بعضها تحسنا ملحوظا ، كما كان الحال في العام الماضي ، ويحدوني الامل أن يستمر هذا الاتجاه الطيب ، وأنه يمكن كندا وغيرها من الاستجابة على نحو إيجابي ويقرب رسالتنا العامة من قوة الإجماع .

ويحتوي مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 ، الذي يتناول الحالة في جنوب افريقيا ، على الكثير مما تستطيع كندا تأييده . فنحن نضغط بصفة مستمرة على حكومة جنوب افريقيا للإفراج عن السجناء السياسيين بما فيهم نلسون مانديلا ، ونرحب بالاستجابة الاخيرة المتمثلة في الإفراج عن بعض الشخصيات البارزة الذين طالت فترة سجنهم ، وكذلك تخفيف أحكام الإعدام على سجناء شاربفيل الستة . ونحث الآن جنوب افريقيا على المضي قدما فتفرج عن جميع السجناء السياسيين ، وترفع الحظر عن المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، وتبدأ في تصفية الهياكل الأساسية للفصل العنصري . ونتخذ بأنفسنا الاجراءات المحددة للمساعدة على مواجهة الدعاية التي تقوم بها بريتوريا والرقابة التي تفرضها على الصحافة لأن ما تحتاجه جنوب افريقيا والعالم هو المزيد من المعلومات حول الفصل العنصري لا حجبها .

إن الفصل العنصري يولد العنف ولا يبقى إلا بالعنف . وكندا ترى وجوب القضاء على العنف . ولا بد أن يكون هناك ضغط فعال من المجتمع الدولي بغية تحقيق التفسير السلمي والمصالحة إذا ما كان لبريتوريا والاطراف المضادة لها البدء في حوار حقيقي

حول الانتقال السلمي الى مستقبل ديمقراطي غير عنصري . والعنف يجعل تحقيق هذا الامل بعيد المنال بدلا من أن يقربه . وبالتالي لا تستطيع كندا تأييد أي صياغة تسعى الى تبرير الكفاح المسلح .

وستمتنع كندا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 . ومن المؤسف أن يقلل هذا النص الجديد من الدعم العالمي لحظر الاسلحة عن طريق تسمية الدول بلا مبرر وبدون أي دليل ، بدلا من البحث عن الوسائل التي تزيد من فعالية الحظر .

ولاسباب معروفة تمام المعرفة ، ستصوت كندا مرة أخرى ضد العقوبات الإلزامية الشاملة كما يتضمنها مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 .

إننا نعتقد أن للعقوبات أثرا حقيقيا وأن حكومة جنوب افريقيا بدأت تشعر بهذا الاثر . وتنفذ كندا كثيرا من العقوبات الهامة ضد جنوب افريقيا . وقد تعهدت كندا وشركاؤها في الكمنولث في اجتماع قمة الكمنولث المنعقد في فانكوفر في العام الماضي ، بالتوسع في العقوبات وتشديدها وتكثيفها . وتلك مهمة تتولاها حكومة بلجيكية . وقد أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية عن اتخاذ خطوات أخرى في هذا الاتجاه في أيلول/سبتمبر ، وتعطي لجنة الكمنولث لوزراء الخارجية التي يترأسها أولوية عظمى لهذه القضية . ويسعدني أن أعلن لهذا أن كندا ستؤيد مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 حول التدابير المنسقة . وتتضمن قائمة التدابير العديد من تلك التدابير التي نفذتها كندا والكمنولث خلال الثلاثة أعوام الماضية . وبهذا تتضمن القائمة بعض التدابير التي لم نقم بتنفيذها ، فإنه من الواضح أن لب مشروع هذا القرار يشمل بصفة عامة ضغطا فعالا بهدف تحقيق التغير السلمي .

إن مشروع القرار A/43/L.34 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل لا مكان له حقيقة في هذا البند من جدول الاعمال وسوف تعارضه كندا لاسباب معروفة جيدا . وفيما يتصل ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإنه يسرني أن أقول إن كندا ستؤيد مرة أخرى مشروع القرار A/43/L.35 ، مثلما فعلنا في العام الماضي ، لاننا نؤيد الكثير مما تفعله اللجنة . غير إنني يجب أن أؤكد في هذا الصدد فهم كندا للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار . إذ ما تعتمد الجمعية العامة طبقا لكلماتها ذاتها ، هو التوصيات التي تتضمنها الفقرة ١٩٤ في التقرير الخاص ببرنامج عملها ، ولا شيء غيرها . ومن بين هذه التوصيات تستحق الفقرة الفرعية 'نون' اهتماما خاصا . ولا تستطيع كندا أن تؤيد بعض الفقرات الفرعية الأخرى غير المتعلقة بالبرنامج . وإذ تؤيد كندا مشروع القرار A/43/L.36 ، فإنها تحث على أن تكون السدورة الاستثنائية بشأن الفصل العنصري معتدلة الطول ، باعتبار ذلك أفضل سبيل لاجتذاب الحضور على مستوى رفيع واسترعاء الاهتمام العام ، مع تفادي ما تنطوي عليه دورة أطول دون ضرورة من تكلفة غير مثمرة . ونأمل أن تشكل الاقتراحات التي ستبحث آنثـذ رسالة إجماعية وقاطعة الوضوح .

ولسؤ الحظ لا تستطيع كندا أن تؤيد مشروع القرار الجديد A/43/L.37 بشأن نشر المعلومات . فبعض أجزائه تضاهي مضاهاة وشيقة ما تفعله كندا ودول الكمنولث لمناهضة دعاية جنوب افريقيا ورعاية ، ولكن أجزاء أخرى تقوض في رأينا الإصلاحات المعيبة والفردية التي تجرى في إدارة الامم المتحدة للإعلام . وتأسف كندا لأن تلك العناصر تنال من نص كاف يمكن ، ويجب أن يكون موضعاً لتوافق الآراء .

ومرة أخرى ، يشرف كندا أنها تشارك في تقديم مشروع القرار A/43/L.38 بشأن الصندوق الاستثماري لجنوب افريقيا . وعلاوة على مساهمة كندا في الصندوق أود أن أسجل دعمنا المباشر والكبير للصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الافريقي ولجماعات المحامين وللحركة النقابية حسبما تنص عليه الفقرة ٤ من مشروع القرار .

وتأسف كندا لأنها لا تستطيع تأييد مشروع القرار A/43/L.41 بشأن الحظر النفطي . إن حظرنا الطوعي على الإمداد فعال ، ونحن نسلم بوجود تحسينات في مشروع

القرار . بيد أن فرض حظر إلزامي على الإمداد وعلى النقل يثير مسألة سريان القوانين خارج مناطق السيادة وغيرها من المسائل التي ترى كندا منذ وقت طويل أنها تثير القلق وتتسم بحساسية خاصة .

أما مشروع القرار A/43/L.42 بشأن الإجراءات المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، فإن كندا تؤيده بمفّة تقليدية ، وسوف تفعل ذلك مرة أخرى . وقد نفتت كندا جميع التدابير الواردة في الفقرة ٧ ، وهي تقدم بالإضافة الى ذلك مساعدة كبيرة لدول خط المواجهة ، حسبما تحث عليه الفقرة ٨ .

إن على كل منا أن يقوم بنصيبه في تشجيع التغيير السلمي في جنوب افريقيا . وإن البيانات التي استمعنا إليها في المناقشة ومشاريع القرارات المعروضة علينا تمثل في مجموعها رسالة واضحة الى جنوب افريقيا مؤداها أن عليها أن تتخذ اجراءات أكثر اتساما بالمفّة العملية . وجنوب افريقيا نفسها تعلم ما يجب عليها أن تفعل . ويجب علينا أن نقرن فرض الضغوط الفعالة بالاستعداد للاعتراك بها يطرأ من تقادم وأن نعاون في التغلب على الصعوبات عندما يكون ذلك ملائما . وحسبما قال رئيس وزرائنا ملروني مؤخرا في الجمعية العامة :

"لا شك في أن تغييرات جوهريّة ستحدث في جنوب افريقيا . ولا يبقى إلا أن نتساءل متى سيحدث ذلك وكيف وبأي تكلفة من الارواح البشرية . ولا بد أن نتأكد من أن تأتي الإجابة على وجه السرعة وبالطرق السلمية . " (A/43/PV.11 ، ص ٥٧)  
السيدة ديتلابي اوليفانت (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيموت وفد بوتسوانا لصالح مشروع القرارين A/43/L.33 و A/43/L.42 . إلا أننا نود أن نعلن أننا لا نستطيع أن ننفذ فقرات معينة ترد في مشروع القرارين هذين تطالبان بفرض عقوبات على جنوب افريقيا . وأسباب ذلك في حالتنا واضحة .

ولكن وفدي لن يقف عائقا في طريق أولئك الذين يستطيعون ويرغبون في فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

السيد ماتناي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اسرائيل

تفرد باستمرار ككي يوجه إليها النقد استنادا الى أسباب لا داعي لها ولا مبرر ، على

الرغم من بيان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بشأن الخطوات التي اتخذتها اسرائيل ضد الفصل العنصري .

ولذا فسوف تصوت اسرائيل ضد مشروع القرارين A/43/L.34 و A/43/L.31 ونحن نناشد الدول الاعضاء التي تتخذ موقفا موضوعيا ألا تؤيد مشروع القرارين هذين . وفي الوقت نفسه ، لا تستطيع اسرائيل تأييد مشروع القرار A/43/L.32 لأن العزل الكامل لجنوب افريقيا من شأنه أن يزيد محنة غالبية السكان ويزيد من حدة التوتر في المنطقة .

ولكن اسرائيل ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/43/L.42 على الرغم من المشاكل الكامنة في فقرات منطوقه ، إسوة بمشروع القرار A/43/L.32 .

السيد كولس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : غني عن البيان أن بلجيكا توافق تماما على البيان الذي ألقاه للتو ممثل اليونان الدائم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . ويود وفدي أن يضيف بعض التعليقات الاكثر تخصيما .

في العام الماضي رحبت بلجيكا بالتحسينات التي أدخلت على مشاريع القرارات عن طريق تبني صياغة لغوية أكثر دقة والتصاقا بالحقائق ، ورفع بعض عناصر النقد الإفرادي . ونحن نأسف كثيرا لعدم متابعة هذا الاتجاه في العام الحالي .

وفي هذا الصدد ، نشجب بصفة خاصة ، الإبقاء على مشروع القرار الخاص بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل الذي يعتبر غير مقبول لدى وفدي نظرا لطبيعته التمييزية .

وترى بلجيكا أنها مضطرة مرة أخرى الى إبداء تحفظات تشيرها بعض النصوص المعروضة علينا ، نظرا لأنها تتعارض مع مبادئ مستقرة في السياسة الخارجية لبلجيكي منذ زمن طويل .

وتأسف بلجيكا لأن مفهوم الدعوة الى الكفاح المسلح ، الذي كانت قد خففت لهجته في العام الماضي ، أعيد إدخاله في مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 مما سيجبر وفدي على الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

كما ستمتنع بلجيكا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.31 نظرا لما يرد به من إشارات انتقائية ونداء الى مجلس الأمن . ويشدد بلدي على ضرورة الالتزام الصارم تقسيم السلطات المنصوص عليه في الميثاق . ولذا لا يمكننا أن ننضم الى أي دعوة مباشرة أو غير مباشرة من أجل فرض جزاءات إلزامية شاملة وهو ما يعد من صميم سلطات مجلس الأمن وحده . ومن ثم سنصوت ضد مشروع القرار A/43/L.32 ونمتنع عن التصويت على مشروع القرارين A/43/L.35 و A/43/L.33 . ففيما يتعلق بهذا الأخير الخاص بفرض تدابير ضد جنوب افريقيا وتندسيق تلك التدابير ورصد تنفيذها رسدا صارما ، يزيد من تحفظاتنا إدراج فقرة تنص على قطع جميع الاتصالات مع ذلك البلد .

أما عن مشروع القرار A/43/L.41 بشأن الحظر النفطي فسيمتنع وفدي عن التصويت عليه علما بأن بلجيكا تتقيد بالحظر على شحنات النفط الخام الى جنوب افريقيا المفروض في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.37 ، وبلجيكا ستمتنع عن التصويت عليه ، فلا يسعنا إلا أن نذكر بالتحفظات التي أبدتها بوضوح ، للتو ، ممثل اليونان .

وستصوت بلجيكا مؤيدة لمشروع القرارين A/43/L.36 بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية و A/43/L.38 بشأن المندوق الاستثماري الخاص . كما أن التزام بلجيكا بالعمل في إطار جهود منظمتنا الرامية الى القضاء على الفصل العنصري تحضنا على التصويت لصالح مشروع القرار A/43/L.42 المتمثل بالإجراءات الدولية المتساهلة للقضاء على الفصل العنصري وذلك على الرغم مما لدينا من تحفظات على الفقرة التاسعة من الديباجة التي تتسم صيغتها بالصرامة البالغة .

وسوف يؤكد بلدي مجددا من خلال تصويتاته عزمه على تشجيع السعي الى إيجاد حل للوضع الخطير السائد في جنوب افريقيا ، حل يتماشى ومبادئ سياستنا . وترجو بلجيكا رجاء خالصا أن تشهد قريبا الانتقال السلمي والسريع صوب القضاء المبرم على الفصل العنصري .



الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة

شغوية عن الانكليزية) : سبق لممثل اليونان ، في البيان الذي ألقاه باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، أن عقب على مشاريع القرارات المعروضة علينا . وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تتفق تماما مع ذلك البيان وتتشاطر بشكل خاص المبادئ السياسية الأساسية التي وردت فيه . لقد أوضحت الدول الاثنتي عشرة رفضها القاطع للفصل العنصري وتصميمها على الإسهام في استئصاله كليا .

يود وفد بلدي أن يضيف الملاحظات التالية .

تشاطر حكومة بلدي هذه الجمعية اقتناعها بأن الفصل العنصري يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إن موقف جمهورية ألمانيا الاتحادية واضح ، ومؤداه : أن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل يجب استئصاله لخلق مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه جميع سكان جنوب افريقيا بحقوق إنسانية وسياسية ومدنية متساوية .

وتشاطر حكومة بلدي المجتمع الدولي بأسره قلقه المتزايد إزاء عدم إحراز تقدم ملحوظ صوب إلغاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فالقمع الجماعي مستمر دون هوادة ، وزادت شدة الرقابة ، ومددت حالة الطوارئ مرة ثانية . كما أن حظر الأنشطة السياسية الذي فرضته حكومة جنوب افريقيا في شباط/فبراير ١٩٨٨ على ١٧ منظمة جنوب افريقية وعلى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، الذي يعارض كليا الفصل العنصري ، دلالة أخرى على القمع السياسي .

لا بد من قيام حوار بين السكان السود والبيض على الفور . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة بلدي بالاجتماع الذي عقد بين أعضاء من المؤتمر الوطني الافريقي وبيض من جنوب افريقيا في ليفركوسن ، في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام . ونحن نرى أن من شأن هذه الاجتماعات أن تساعد على زيادة مستوى الثقة بين السود والبيض في جنوب افريقيا . ومن الضروري لهذا الحوار إطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من

منظمات الغالبية السوداء . وترحب بلدي بإفراج حكومة جنوب افريقيا مؤخرا ، لأسباب إنسانية ، عن السيد زيف موتوبينغ ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لأزانيا ، والسيد هاري غوالا ، والإعلان بأن السيد مانديلا لن يرسل ثانية الى السجن بعد أن يغادر المستشفى الذي يتمثل فيه للشفاء . وفي هذا الصدد ، تلاحظ حكومة بلدي بالارتياح قرار رئيس جمهورية جنوب افريقيا تخفيف حكم الإعدام الصادر على صجناء شاربفيل الستة .

تستخدم حكومة بلدي الضغط السياسي والدبلوماسي على حكومة جنوب افريقيا وستواصل ذلك . وقد اعتمدنا مع شركائنا بعض التدابير الاقتصادية التقييدية . ومن خلال برنامج يتكون من تدابير إيجابية ، تعبر حكومة بلدي عن تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري ، ودعمها لهم .

لا نزال نولي أهمية كبيرة لتعاوننا مع دول خط المواجهة . والزيارة التي قام بها رئيس بلدي الى زمبابوي في آذار/مارس من هذا العام ، الى جانب الزيارة التي قام بها في وقت سابق المستشار كول الى موزامبيق وزيارة وزير الخارجية غنشر الى أنغولا ، كلها إشارات واضحة في هذا المنهار .

تؤيد جمهورية ألمانيا الاتحادية جوهر معظم مشاريع القرارات الاحدى عشر المقدمة الى الجمعية . ولكن ، لسؤ الحظ ، لا تتمشى صياغة بعض مشاريع القرارات هذه مع موقف حكومة بلدي ، المعروف جيدا ، من الجزاءات الاقتصادية واستخدام القوة في النزاعات السياسية والتناهد باللقاب ، كما أن حكومة بلدي لا تستطيع أن تؤيد تهديد الكفاح المسلح الوارد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/43/L.30 و Corr.1 . وإننا لنأسف لإفراد بلدان بعينها بالذكر في مشاريع القرارات A/43/L.31 و Corr.1 و L.33 و Corr.1 ، و L.34 و Corr.1 .

وبدلا من التصويت هذا العام ضد مشروع القرار A/43/L.41 ، المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ، فإننا سمنتنع عن التصويت عليه . وحكومة بلدي تتمسك بالقرار الذي اتخذته وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في ١٠ أيلول/سبتمبر

١٩٨٥ ، لوقف جميع المصادرات النفطية الى جنوب افريقيا . ولا يجري نقل أية شحنات نفطية الى جنوب افريقيا من موانئ جمهورية ألمانيا الاتحادية مباشرة أو عبورا فيها أو على سفن ترفع علمها . وامتناعنا عن التصويت في هذا العام لا يعني تغييرا في موقف حكومة بلدي المبدئي من الجزاءات الإلزامية الشاملة .

وعلى الرغم من الخلافات بشأن الوسائل والأساليب ، فإننا متحدون في هدفنا : وإنهاء الفصل العنصري هو الهدف الذي ستواصل حكومة بلدي العمل على تحقيقه ، باذلة قصارى جهدها .

الآنسة بايرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يتفوق أحد على شعب وحكومة الولايات المتحدة في الرفض التام للعنصرية والفصل العنصري . فقد كانت سياسة بلدي وستبقى تشجيع الانتقال السلمي الى اللاعنصرية والديمقراطية والعدالة للجميع في جنوب افريقيا . ولا نزال نؤمن بأن النفط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي الموجه بدقة هو أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف .

وفضلا عن ذلك ، تبقى الحقيقة أن حل مشاكل جنوب افريقيا لا يمكن أن يفرض من الخارج ، من قبل أية دولة أو من قبل الامم المتحدة بأسرها ، وأهالي جنوب افريقيا وحدهم هم القادرون على حلها . وعلى حين أننا نعارض الفصل العنصري ونتمنى أن نراه وقد زال من على وجه الأرض ، فإن مجموعة مشاريع القرارات هذا العام ، كما كان الحال في الاعوام الماضية ، تشتمل على لغة وحلول تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لرفضها . إذ تدعو مشاريع القرارات ثانية الى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا . ونحن ، كما يعلم الاعضاء ، نعارض فرض الامم المتحدة هذه الجزاءات ، لاننا نؤمن ببساطة أن الجزاءات الشاملة على معيذ العالم بأسره لن تكون فعالة .

والولايات المتحدة أول من فرض أوسع جزاءات على جنوب افريقيا ، فقد طبقنا حظرا على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا قبل أن تقدر الامم المتحدة حظرا كهذا

بمدة طويلة . ولا نزال نطبق وننفذ بصرامة جزاءات اقتصادية بمقتضى قانوننا  
لمناهضة العنصرية الشامل لعام ١٩٨٦ . إلا أن الحقيقة المحزنة أن حظر توريد  
الأسلحة كان فعالا بصورة جزئية فقط ، كما أن من الجائز أن الجزاءات الاقتصادية  
أضرت أكثر مما أفادت . ومع أن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة  
إلى جنوب إفريقيا جعل حصولها على منظومات أسلحة جديدة رئيسية أمرا صعبا ،  
إلا أن جنوب إفريقيا استمرت في استيراد الأسلحة بطريقة سرية لمدة طويلة بعد أن  
وضعنا نحن وآخرون حظرنا موضع التنفيذ . فضلا عن ذلك ، طورت صناعة أسلحة هامة  
خاصة بها .

أما فيما يتعلق بجزاءاتنا الاقتصادية ، فقد كانت المحصلة النهائية لأثرها  
انحسار نفوذ الولايات المتحدة الإيجابي الاقتصادي والسياسي في جنوب إفريقيا ، وتعزيز  
القوى السياسية الرجعية هناك ، والتقليل من فرص تعزيز مركز الشعب الأسود في جنوب  
إفريقيا اقتصاديا وسياسيا - وهو الشعب الذي نحاول جميعا مساعدته .

والبلدان التي تدعو إلى فرض هذه الجزاءات تخطئ في الخلط بين الحكومة  
وسياسات الفصل العنصري التي تتبعها وبين شعب واقتصاد البلد . وفي محاولتها  
التأثير إيجابيا على الأولى ، فإنها تضر بالأخيرة بكل تأكيد .

وبالمثل ، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقبل استخدام قرارات الأمم المتحدة  
لإضفاء الشرعية على الصراع المسلح ، حسبما يرد في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار  
A/43/L.30 و Corr.1 . وتأييد هذه اللغة يتعارض تماما مع البحث المتفاني عن حل  
سلمية لمشاكل العالم ، في الجنوب الأفريقي وفي أماكن أخرى ، وهو ما يتظاهر أعضاء  
هذه الهيئة بتأييده . والدعوة إلى العنف لا تؤدي إلا إلى زيادة فرص عنف أشد .

نلاحظ بمرور الانخفاض المستمر في الانتقادات الصريحة للولايات المتحدة ،  
إلا أننا نشعر بالأسف لعدم اختفائها كلياً . وسنواصل معارضتها كلما ظهرت على  
السطح .

كما في قرارات مماثلة في السنوات السابقة ، فإن مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 ينتقد بلدا واحدا على أعمال يرتكبها كثيرون بمن فيهم الذين يرفعون صوتهم أكثر من سواهم بالاحتجاج . ونحن لا نستطيع تأييد قرار مخادع كهذا .

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق أيضا إزاء الآثار المالية المترتبة على أجزاء عدة من مشاريع القرارات هذه لا سيما مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 بشأن نشر المعلومات ، والفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/43/L.41 بشأن الخطر النفطي مما ينطوي على مزيد من التكاليف دون اعتبار لقرارات تنص على عكس ذلك صدرت عن هذه الهيئة ولجانها الفرعية .

وترغب الولايات المتحدة في التأكيد على اعتقادها المستمر بأن النتائج الإيجابية المؤكدة بشأن الفصل العنصري يمكن تأمينها على أفضل وجه عن طريق المفاوضات الصبورة على نحو ما حدث مؤخرا في أفغانستان وإيران والعراق ثم أخيرا في ناميبيا ، بدلا من إلقاء الخطب العصماء في المناقشات العقيمة . وسوف ننضم إلى توافق الآراء بشأن الدعوة إلى دورة استثنائية للجمعية العامة عن الفصل العنصري واثقين أنها ستكون دورة موجزة ومباشرة .

وتتغرض الولايات المتحدة أنه ما دامت الجمعية العامة ستعقد دورة استثنائية لمناقشة الفصل العنصري ، فإنها لن تجري مزيدا من المناقشة لهذه القضية خلال دورتها العادية الرابعة والأربعين .

أخيرا سنؤيد ونشارك في توافق الآراء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب إفريقيا الذي ندعم أهدافه الإيجابية بمساهمات مالية كبيرة .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستؤيد

سوازيلند مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا" فيما عدا مشروع القرارين A/43/L.32 و Corr.1 و A/43/L.41 اللذين ستمتنع عن التصويت عليهما لأنها ليست في وضع يمكنها من تنفيذ جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب إفريقيا . ولا ينبغي اعتبار

امتناع سوازيلند عن التصويت على مشروع القرارين هذين على أنها تقف حجر عثرة في طريق القضاء على سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ومن أسف أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الموقرة ، في الفقرة ١٠٠ من الوثيقة A/43/22 قد دمغت سوازيلند ، ومعها قلة من البلدان المجاورة في المنطقة دون الاقليمية ، بمساعدة جنوب افريقيا على التهرب من الجزاءات . أن سوازيلند تشعر بقلق بالغ إذ تعلم بأمر هذا الزعم العاري من الصحة من جانب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لأنها بلد محب للسلم وملتزم بالمبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة ومشارك بإيجابية في تحقيق أهداف وغايات مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي .

ومما يدعو للإحباط بالذات أن اللجنة الخاصة لم تكلف نفسها ، في جملة أمور ، عناء الاتصال بسوازيلند لكي تتأكد مما إذا كان هذا الاتهام الشنيع حقيقة أو أكذوبة . ونحن في هذا الصدد ندعو اللجنة الخاصة الى اعتماد نهج بناء في هذه القضية ، بأن تقوم أولا بجمع قرائن راسخة قبل إصدارها تقريراً من هذا النوع بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوافق الوفد

الفرنسي تماماً على ما قيل باسم الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية على لسان ممثل اليونان سواء أثناء المناقشة أو في تعليل التصويت .

وقد اتخذت فرنسا مبادرات عديدة لا على الصعيد الوطني فحسب ، ولكن على أساس متعدد الاطراف أيضا كي تترجم الى أعمال إدانتها المطلقة لنظام الفصل العنصري التي اعربت عنها كثيرا . ويعتقد بلدي بضرورة اتخاذ جميع التدابير الملائمة وصولا الى إزالة هذا النظام غير المقبول .

وبهذه الروح سوف يصوت وفدي هذا العام تأييدا لمشروع القرار المتعلق بالإجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري A/43/L.42 برغم تحفظاته على الفقرة السابقة من الديباجة والفقرات ٥ و ٦ و ٧ من المنطوق .

إن بلدي الذي صوت في عام ١٩٨٧ ضد قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٢ واو بشأن الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا سوف يمتنع هذا العام عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.41 الذي يتناول نفس الموضوع . وبرغم أن لديه تحفظات على النص ، لا سيما فيما يتعلق بالجزاءات الإلزامية وتنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ، إلا أن الحكومة الفرنسية تحبذ اتخاذ تدابير تركز على مسألة النفط ، بل قامت من جانبها فعلا باتخاذ مثل هذه التدابير .

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات المقدمة للمرة الاولى هذا العام الى الجمعية العامة ، يؤيد وفدي مشروع القرار A/43/L.36 و Corr.1 والخاص بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ويسره اعتماد هذا النص بتوافق الآراء . لكن فرنسا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا وبخاصة بسبب صياغة الفقرة ١ من المنطوق . وفي ضوء الاسباب التي أوردتها رئاسة مجلس الاتحادات الاوروبية ، لا نستطيع تأييد مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 عن نشر المعلومات ضد سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم العنصري لجنوب افريقيا ومن ثم سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور .

وأرجو التأكيد على أن بلدي كان يود كثيرا لو أمكنه تأييد جميع مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . ونأسف أننا لا نستطيع ذلك بسبب صياغة بعض الفقرات في هذه النصوص . على أن وفدي لا يزال يعتقد أن من شأن تصويت بالإجماع من جانب الجمعية العامة أن يؤدي الى مزيد من تعزيز النداء العاجل للمجتمع الدولي الى حكومة جنوب افريقيا في سبيل القضاء الكامل والحاسم على نظام الفصل العنصري .

السيد كاشيباندي (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يموت

وفدنا تأييدا لمشروع القرار A/43/L.42 بشأن الإجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري . وتأييدا لخمس من مشاريع القرارات الاخرى الاحد عشر المقدمة للجمعية العامة في إطار البند ٣٦ عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب

افريقيا . وسنعمل ذلك لان ملاوي تؤيد طموحات الاغلبية السوداء من شعب جنوب افريقيا من أجل مجتمع متعدد العناصر قائم على تكافؤ الفرص اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في ظل حكومة تمثل كل المجتمعات المختلفة التي تشملها الامة هناك .

وما برحت ملاوي تؤمن كغيرها انه بغير استئصال الفصل العنصري لا يمكن رؤية جنوب افريقيا قائمة على أسس من الديمقراطية والعدل ، فلم نقبل قط ، ومن يسمعه القبول ، بحجة سلطات جنوب افريقيا المتعلقة بما تقوله عن تنمية متساوية ولكن منفصلة . لهذا السبب لا تعترف ملاوي باستقلال الاوطان المستحدثة وفق ما يسمى جنوب افريقيا المتعددة القوميات .



ودعما لتطلعات الاغلبية السوداء ، سعت ملاوي دوما ، شأنها شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي ، الى حمل سلطات جنوب افريقيا على إدراك أنه لا يمكن إيجاد حل لمشاكل بلدها عن طريق النهج الذي اتبعته حتى الآن : ألا وهو اللجوء الى القوة واسكات صوت المعارضة . لأن ممارسة القوة لا تغضي إلا الى ممارسة قوة مضادة ، كما وضحت أحداث السنوات الاخيرة ؛ فتقييد الحريات وحالات الطوارئ لا تؤدي ، كما شهدنا ، إلّا الى الاحباط واليأس اللذين يؤديان بدورهما الى اللجوء للقوة . لقد نزع الترحيل القسري للزعماء الذين اختارهم الشعب واسكاتهم بالقوة صفة المشروعية عن أي زعماء آخرين حاولت الحكومة أن تجري معهم ترتيبات سياسية بديلة وجعلا في الواقع أي ترتيبات يجري الاتفاق عليها بهذا الشكل غير مقبولة ، وبالتالي باطلة ولاغية .

لقد أكدت ملاوي دوما على أنه لن يتسنى أبدا حل المسألة عن طريق تدويل المشاكل الداخلية لجنوب افريقيا - من خلال حملة زعزعة الاستقرار ، على سبيل المثال ، وغيرها من وسائل الإكراه المفروضة على بلدان أخرى في المنطقة . بل لقد قلنا دائما إن الحل يكمن في القضاء الكامل على الفصل العنصري ، والافراج عن كل المحتجزين السياسيين ، والشروع في حوار وطني حقيقي يشترك فيه الممثلون المختارون لشتى قطاعات مجتمع جنوب افريقيا .

ولذا فإننا نرحب بتخفيف الحكم على سجناء شاربفيل الستة وبالافراج عن السيد موتوهوبنغ والسيد غوالا في الاسبوع الماضي وكذلك بالافراج الوشيك ، الذي تتوارد انبأؤه ، عن آخرين من بينهم السيد سيسولو . بيد أن هذه الخطوات الإيجابية في الظاهر ستفقد للأسف كل معنى لها في ضوء قرار حكومة جنوب افريقيا الزج بعدد أكبر من ممثلي الاغلبية السوداء في السجون ، كما فعلت مع عدد من أعضاء الجبهة الديمقراطية الموحدة الذين حكم عليهم في الاسبوع الماضي بقضاء فترات طويلة في السجن بتهمة مشكوك فيها بالخيانة . ونحن نعتقد أن هذه الإجراءات لا تعمق الريبة في حكومة جنوب افريقيا في الخارج فحسب ، بل انها تسهم أيضا في تردي الحالة داخل جنوب افريقيا ذاتها .

ذلك هو السبب الذي جعل ملاوي تؤيد الجهود الدولية الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . غير أن ملاوي لا تقر كل الوسائل المقترحة أو المعتمدة بغية التوصل الى تلك الغاية . ولئن كان وفد ملاوي سيصوت مؤيذا مشروع القرار A/43/L.42 ، فإننا نود أن نعلن أن ذلك التصويت لا يعني بأي حال من الأحوال تأييد ملاوي للإجراءات المدعو الى اتخاذها في الفقرتين ٥ و ٦ وفي عدد من أجزاء الفقرة ٧ من مشروع القرار هذا . وبالمثل ، سنتحفظ في موقفنا إزاء الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 .

إن ملاوي لم تقتنع بعد بفعالية تدابير من شاكلة استخدام القوة والمقاطعة وإحكام العزلة وفرض العقوبات - الاقتصادية وغيرها - وما الى ذلك من التدابير المطبقة كوسيلة للتوصل الى حلول دائمة وسلمية حقا . فملاحظتنا لحالات أخرى حدثت في الآونة الأخيرة تقنعنا باستخلاص نتيجة عكسية . إن سياسة ملاوي لم تقم ابدا على مقاومة استخدام الجزاءات ، ولا تحدد بلدي رغبة في ذلك . غير أننا كلما لاحظنا كيف تطبق الجزاءات ومن الذي يقوم بذلك وعلى من يجري تطبيقها زاد اسفنا إزاء الافتقار الواضح الى الامانة الذي يصاحب فيما يبدو هذه المسائل .

كما أننا لا نؤمن بجدوي أو سلامة الإدانة الانتقائية التي وردت في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 ، كوسيلة لاقتناع الآخرين بقبول وجهات نظر معينة .

لتلك الاسباب ، ولاسباب أخرى ، يجد وفد بلدي نفسه مضطرا للامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات A/43/L.31 و Corr.1 ، و A/43/L.32 و Corr.1 ، و A/43/L.33 و Corr.1 ، و A/43/L.34 و Corr.1 ، و A/43/L.41 .

السيد مودنغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن خالص تعازي وعميق مواساة حكومة وشعب زمبابوي ووفد بلدي بأجمعه للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ولشعب جنوب افريقيا ولأسرة صديقنا الراحل السيد جوني مكاتيني ، الرفيق والمكافح في صفوف المؤتمر الوطني الافريقي ، الذي قضى نحبه في آخر الاسبوع الماضي .

لقد توفي جوني مكاتيني في المنفى ، في بلد غريب ، بعيدا عن داره محروما من محبة ومؤازرة شعبه وأسرته ، شهيدا للنضال وضحية للفصل العنصري . وقد تأثر كثيرون في الجمعية العامة بإخلاصه وطاقته وإصراره .

وكل مرة سأضبط فيها على الزر الأخضر هذا الصباح للتصويت مؤيدا لكل مشاريع القرارات المعروضة علينا ، سأقول في قرارة نفسي ، "هذه لك يا جوني . أمادلهما مابوي افريقيا" .

إن مشاريع القرارات المعروضة علينا وقائية ومتوازنة . ولم يجر فيها ذكر أي بلد من البلدان على سبيل التناوب أو التعريض . إننا جميعا نعارض ذكر الأسماء على سبيل التناوب . إن ما تفعله مشاريع القرارات ، في مناسبات محددة ، هو ذكر أسماء بعض البلدان - وهذا من أجل تعيينها فقط . ولم يحدث في كل مرة ذكر فيها اسم بلد من البلدان ، أن جاء ذلك في سياق الإدانة ، بل لقد ذكر الاسم على سبيل التحديد في المقام الأول وفي أحيان كثيرة بغرض وحيد هو مناشدة ذلك البلد التعاون مع المجتمع الدولي في فرض ضغط على جنوب افريقيا لاتباعها سياسة الفصل العنصري . وليس هذا ذكرا للأسماء على سبيل التناوب بل هو مجرد ذكر للأسماء بغرض تحديد البلد المقصود . وإذا كان بوسع بشر فانيين أن يذكروا الأسماء الحسنى لله أو ليهوه أن يبتهلوا بها في صلواتهم أفلا يكون من المناسب والسليم ، بطبيعة الحال ، مناشدة الأمم بذكر أسمائها . ألسنا جميعا فخوريين بأسمائنا ؟

وينبغي للذين يريدون تغذية اقتصاداتهم بأرباح ملوثة بدماء ضحايا الفصل العنصري أن يتذكروا أن ذلك قد يخلف في أفواههم مزاقا مريرا ، وأن هذه العملية قد تكون قاتلة من الناحية المعنوية إن هي استمرت لفترة طويلة أو كانت الجرعات كبيرة بما يكفي .

وللذين يقولون إن هذا ليس وقت ممارسة الضغط على بريتوريا ، نقول : نأمل أن تكون التصرفات الغريبة التي قام بها ذلك النظام في برازافيل في نهاية الأسبوع الماضي قد أقنعتهم بوجهة نظرنا - ألا وهي أن بريتوريا لن تمضي قدما إلا إذا واصلنا فرض الضغط عليها .

إن زمبابوي ستصوت "نعم" على كل مشاريع القرارات ، كما هي ، بغير تعديل .  
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم  
الاخير في تحليل التصويت قبل التصويت .  
غير أنني سأعطي الكلمة ، قبل مواصلة عملنا ، لممثل غانا الذي يرغب في  
الكلام بخصوص وفاة السيد مكاتيني .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر للجمعية

لاخذ الكلمة في هذا الوقت لكن يحدوني الامل في أن تبرر الحاحية وجسامة السبب فسي تدخلني إثنائي على صبرها وسعة صدرها .

أود أن أتكلم نيابة عن رئيس المجموعة الافريقية ، الذي تعذر عليه أن يكون معنا في هذا الوقت .

لقد تلقت المجموعة الافريقية ببالح الحزن والاسى النبأ المحزن بالوفاة المفجعة للسيد جونستون مفانافوشي ماكاتيني ، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الافريقي . لقد وقع هذا الحادث المؤسف يوم السبت ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في المستشفى الحكومي بلوساكا زامبيا بعد مرض قصير .

إن السيد جوني ماكاتيني ، وهو الاسم الذي كان معروفا به بين أصدقائه وزملائه ومعجبيه العديدين ، كان ايضا وقت وفاته مديرا لإدارة الشؤون الدولية للمؤتمر الوطني الافريقي . ولعل العديدين يتذكرونه عندما كان كبير المندوبين في بعثة المراقب الدائم للمؤتمر الوطني الافريقي لدى الامم المتحدة ، فقد كانت لنا معه مشاورات وجولات في أروقة الامم المتحدة في كل يوم أمضاه معنا تقريبا . والسيد ماكاتيني كان ضحية للفصل العنصري حيث أجبرته حكومة جنوب افريقيا على الفرار الى المنفى لما يقرب من ربع قرن ، لا شيء إلا لأنه رفض أن ينحني للظلم والعنصرية والاذلال الذي يمارسه ذلك النظام المرفوض ، لقد بدأ نضاله ضد الفصل العنصري منذ أن التحق بالدراسة وحظي بسرعة ، بسبب التزامه وتفانيه ومشايرته باهتمام قادة النضال المناهض للفصل العنصري في جنوب افريقيا مثل نيلسون مانديلا وأوليفرتامبا ، وثقتهم ورضائهم . وعندما عمل جوني ماكاتيني موظفا في المؤتمر الوطني الافريقي في الخارج طاف العالم معلما ومخبرا ومناشدا الزعماء والحكومات والشعوب للمساعدة في وضع حد لنظام استعباد الغالبية العظمى لرجال وطنه ونسائه واستغفهم . ولئن كان دؤوبا مصرا فلم يشر انزعاج أحد . وبالرغم من أنه كان يعرب عن أفكاره صراحة وبثقة ودون خوف ، لم يخفق في أن يكون مقنعا . إن العديد منا سيفقدونه وسيفتقدون القيادة التي يمثلها .

هذا الوقت ربما لا يكون وقت ذرف الدموع أو اللطم على الصدور بالرغم من أن مكان جوني سيظل خاليا في قلوبنا وعقولنا ، لكن الوقت بالآخرى - كما يقول المسنون - وقت التأمل في محبته ومشايرته والتزامه ونضاله ضد الظلم ، وإلزام انفسنا بالقضية التي كرس لها طاقاته والتي استشهد من أجلها .

أنه لمن سخرية القدر ان يلقي جوني حتفه أثناء نظر الجمعية في بند جدول الأعمال الخاص بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وإنني على ثقة من ان كل أعضاء المجموعة الافريقية ، بل في الواقع كل أعضاء الجمعية ، يودون اليوم ان يقدموا تعازيهم الى المؤتمر الوطني الافريقي والى أسرة جوني ماكاتيني في جنوب افريقيا والى الغالبية الساحقة من أهالي جنوب افريقيا الذين كانوا يتفقون معه في الرأي ، ويطلبوا منا جميعا ان نتبع خطى جوني ماكاتيني لحين استئصال شأفة نظام الفصل العنصري البغيض ، فنضمن ألا يموت بعد ذلك اناس على غرار جونستون مفانافوشي ماكاتيني بسبب الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمح لي - سيدي - أن أعرب عن

عزائي بنفس الكلمات التي نطقت بها توا في ذكرى شخص كان صديقا لنا جميعا في الجمعية العامة وصديقا للشعوب التي تناضل من أجل السلم .

تبت الجمعية الآن في شتى مشاريع القرارات المعروضة عليها . ولدينا قائمة طويلة بالبلدان التي انضمت الى مقدمي شتى مشاريع القرارات التي ننظر فيها وهي : A/43/L.30/Rev.1 : بنغلاديش ، وترينيداد وتوباغو ، والسنگال ، والصومال ، والغلبين ؛ و A/43/L.31 و Corr.1 : ترينداد وتوباغو ، والصومال والغلبين وفيت نام ؛ و A/43/L.32 و Corr.1 : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصومال ؛ و A/43/L.33 و Corr.1 : ترينيداد وتوباغو والصومال والغلبين وفيت نام ؛ و A/43/L.34 و Corr.1 : الصومال وفيت نام ؛ و A/43/L.35 و Corr.1 : ترينيداد وتوباغو والصومال والغلبين وفيت نام ؛ و A/43/L.36 و Corr.1 : ترينيداد وتوباغو والصومال والغلبين وفيت نام ؛ و A/43/L.37 و Corr.1 : ترينيداد وتوباغو

وزائير والغلبيين ؛ و A/43/L.38 : انتيفوا وبربودا ، وبنغلاديش ، والسنگال ،  
والصومال ، والغلبيين ؛ و A/43/L.41 : ألبانيا ، وانتيفوا وبربودا ، وأنغولا ،  
وجمهورية إيران الإسلامية ، وترينيداد وتوباغو ، والجماهيرية العربية الليبية ،  
والجمهورية العربية السورية ، والسنگال والصومال وفنزويلا وفيت نام ومنغوليا ؛  
و A/43/L.42 : ترينيداد وتوباغو ، والجماهيرية العربية الليبية ، والسنگال  
والصومال والغلبيين وكوبا .

صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات قيد النظر في الوثيقة A/43/901 و Corr.1 . وقد تم إبلاغي أنه باعتماد الجمعية العامة لمشاريع القرارات A/43/L.30/Rev.1 و L.32 و Corr.1 و L.36 و Corr.1 و L.41 و Corr.1 على أساس تقرير اللجنة الخامسة A/43/901 و Corr.1 ، فإنها ستأذن للأمين العام بأن ينفذ الولاية المشار اليها في مشاريع القرارات السالف ذكرها .

وقد أبلغني الأمين العام بأنه سيبدل قمارى جهده في سبيل استيعاب النفقات التي تبلغ ٥٧ ٠٠٠ دولار في الباب ٣ و ٨٨ ٧٠٠ دولار في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، على أن ترد المتطلبات المالية الفعلية لتنفيذ هذه القرارات في التقرير الخاص بعملية التنفيذ .

وتبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت وسنت أولا في مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونبي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،



اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،  
 إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ،  
 فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
 غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،  
 هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران  
 (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،  
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،  
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
 ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
 رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر  
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر  
 سليمان ، الصومال ، جنوب افريقيا ، سري لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا  
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية  
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
 الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،  
فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ،  
أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ،  
لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،  
ألمانيا ، السويد .

أعتمد مشروع القرار A/43/30/Rev.1 بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل ٣ أصوات مع

امتناع ٢١ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ ألف)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/43/L.31 و Corr.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ،  
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،  
بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية  
افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،  
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،  
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ،  
غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ،  
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،  
إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،  
الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية  
الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،  
الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،  
بلجيكا ، كندا ، شيلي ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا  
(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هندوراس ، أيسلندا ،  
أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ،  
مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، ساموا ،  
اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوتين مع

امتناع ٢٩ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ باء)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتناول الآن مشروع القرار

Corr.1 و A/43/L.32 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل منغل على عبارة "ولاسيما اليابان التي اتضح مؤخرًا أنها أهم شريك تجاري لجنوب افريقيا" الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض على هذا الطلب فإنني سأطرح هذه العبارة للتصويت أولاً .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ،

تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، ماليزيا ، مالي ، منغوليا ،

موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ،

المملكة العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، الجمهورية

العربية السورية ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوتان ، بورما ، كندا ،

كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا

الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -  
 (الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ،  
 آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ،  
 لكسمبرغ ، ملديف ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،  
 باراغواي ، البرتغال ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت كريستوفر  
 وجزر غرينادين ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات  
 المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ،  
 بربادوس ، بليز ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،  
 الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ،  
 كوت ديفوار ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غامبيا ، غيانا ،  
 جامايكا ، لبنان ، ملاوي ، موريشيوس ، المكسيك ، نيبال ،  
 عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، سانت  
 كيتس ونيفيس ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سري لانكا ،  
 سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
 أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

أبقى على العبارة "ولاسيما اليابان التي اتضح مؤخرا أنها أهم شريك تجاري

لجنوب افريقيا" بأغلبية ٥٠ صوتا مقابل ٤١ صوتا مع امتناع ٤٣ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : طلب أيضا إجراء تصويت مسجل

منفصل على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 . وإذا لم يكن هناك

أي اعتراض على ذلك فسنمضي على هذا النحو .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الإستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، أيسلندا ،

أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،  
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، برونوي دار  
السلام ، بورما ، الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،  
كولومبيا ، كوبا ، كوت ديفوار ، إكوادور ، فيجي ، هندوراس ،  
لبنان ، ليسوتو ، ملاوي ، ملديف ، مالطة ، موريشيوس ، النيجر ،  
عمان ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،  
ساموا ، سنغافورة ، سورينام ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ،  
أوروغواي .

أبقى على الفقرة ٦ من المنطوق بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٢٧ صوتا مع امتناع ٣١

عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أ طرح الآن مشروع القرار

A/43/L.32 و Corr.1 في مجمله للتصويت . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،

منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،

نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت

كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،

ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،



السنگال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتان ، بوتسوانا ، الدانمرك ، غينيا ، الإستوائية ، فنلندا ، اليونان ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، أسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

أعتمد مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 ، في مجمله ، بأغلبية ١٢٣ صوتا

مقابل ١٢ صوتا مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : تبت الجمعية الان في مشروع

القرار A/43/L.33 و Corr.1 ، المعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة المارمة ضد جنوب افريقيا" . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، برونى دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،  
 بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،  
 الكامرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
 تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،  
 كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا  
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،  
 الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ،  
 إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية  
 الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،  
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،  
 آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،  
 العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو  
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيا ، الجماهيرية العربية  
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،  
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
 رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر  
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، شيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر  
 سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،  
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية

أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، غينيا الإستوائية ، فرنسا ، اليونان ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، أسبانيا .

أعتمد مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 ، بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٤ أصوات

مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/43/L.34 و Corr.1 المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" . وقد طُلب اجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألمانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروندي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،  
 هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،  
 العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو  
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية  
 الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،  
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،  
 رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ،  
 سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية  
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،  
 أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد  
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية  
 الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -  
 الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ،  
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،  
 البرتغال ، إسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
 العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بليز ، الكامبيرون ، جمهورية  
 افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، غرينادا ، هندوراس ،  
اليابان ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت  
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، جزر  
سليمان ، أوروغواي ، زائير .

أعتمد مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل ٢٢ صوتاً

مع امتناع ٢٦ عضواً عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ هـ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/43/L.35 و Corr.1 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل  
العنصري" . وقد طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،  
 جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو  
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية  
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،  
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
 الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت  
 كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،  
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،  
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية  
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
 المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ،  
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.35 و Corr.1 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل صوت واحد

مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ واو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/43/L.36 و Corr.1 ، المعلنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/43/L.36 و Corr.1 (القرار ٥٠/٤٣ زاي) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/43/L.37 و Corr.1 ، المعلنون "نشر المعلومات عن سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم العنصري لجنوب افريقيا" . وقد طُلب اجراء تصويت مسجل .  
أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ،  
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،  
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،  
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ،  
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي  
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ،  
 السودان ، سورينام ، سوازيلاند ، الجمهورية العربية  
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية  
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،  
 فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ،  
 أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،  
 النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة  
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوت واحد

مع امتناع ٢١ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ حاء) .



الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
 نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت  
 كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،  
 الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا  
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
 المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،  
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بوتسوانا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا  
 (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، إسرائيل ، اليابان ،  
 ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ،  
 سوازيلند .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.41 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٤

عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ ياء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/43/L.38 ، المعنون "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" . هل لسي أن

أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تعتمد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/43/L.38 (القرار ٥٠/٤٣ طاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/43/L.41 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" . وقد طُلب

إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية

الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ،

إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، الأردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وتبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/43/L.42 المعلنون "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري".

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،  
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
 رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر  
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر  
 سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،  
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية  
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،  
 زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،  
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.42 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع

عضوين عن التصويت (القرار ٥٠/٤٣ كـأف) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطى الكلمة للممثلين الذين

يرغبون في تحليل تصويتهم أو موقفهم من مشروع القرار الذي اعتمدوا .

السيدة آن هيركوي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

حكومة نيوزيلندا توافق على جانب كبير من مشاريع القرارات التي عرضت على الجمعية

اليوم . وقد أسمعنا أن نتمكن من الاشتراك في تقديم إثنيين منها ، كما أيدنا ستة مشاريع أخرى . ومع ذلك ، يجب أن أسجل استمرار تحفظنا بالنسبة لبعض جوانب النصوص التي اعتمدت توا .

ومما أسمع وفدي أن يؤيد مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 نتيجة للتعديلات التي أدخلت على النص هذا العام . وفيما يتعلق بفقرتي المنطوق ١ و ٢ أود أن أشير إلى موقف حكومتي بأن الأمر متروك للحكومات وحدها أن تحدد ، فرادى ، طبيعة "التدابير الملائمة" التي ينبغي اتخاذها على نحو يتسق مع هذا القرار . ولا يلزم أن يكون ذلك بالضرورة ذا طبيعة تشريعية .

ولم يتمكن وفدي من تأييد مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 فكما ذكرنا في دورات سابقة ، فإننا لا نستطيع تأييد استخدام القوة بشكل لا يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي ، فإن الإشارة إلى الكفاح المسلح في الفقرة الثانية من المنطوق حالت بيننا وبين تأييد مشروع القرار هذا . إن نيوزيلندا تنفر من استخدام العنف ، ويحدوها وطيد الأمل أن يتم إنهاء الفصل العنصري دون اللجوء إلى الكفاح المسلح . بيد أننا نتفهم ما يشعر به أولئك الذين يواجهون القمع العنيف من إحباط ، وتتعاطف معهم وهم يواصلون نضالهم من أجل إقامة جنوب افريقيا ديموقراطية وعادلة . وحكومة جنوب افريقيا نفسها هي التي شجعت العنف في ذلك البلد بجعلها كل أشكال الاحتجاج السلمي تقريبا غير شرعية . ونحن نعتبر أن سياسات حكومة جنوب افريقيا القمعية لا يمكن تبريرها .

وختاما ، يود وفدي أن يسجل بالنسبة لمشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 ، الخاص بنشر المعلومات ضد الفصل العنصري ، إن وفدي كان يعتزم الامتناع عن التصويت ، لا التصويت لصالحه . وأرجو أن يثبت هذا في المحضر .

السيد شيبيتاك (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي

أن يعلل تصويته على الفقرة ٢ من المنطوق في مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 التي تم التصويت عليها منفردة . فقد قام امتناعنا عن التصويت على مسألة مبدأ ،

إذ لا يمكننا أن نؤيد استفراد اليابان في هذا الصدد بينما كان في الوسع ذكر أسماء بلدان أخرى . ولا يعني امتناعنا أننا نعارض الدعوة الموجهة الى جميع البلدان التي تربطها بجنوب افريقيا علاقات تجارية أن تقطع هذه العلاقات على نحو ما دعت إليه الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 ، فحقيقة الامر أننا نشاطر المجتمع الدولي رايه في أن العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، من شأنها أن تطيل أمد بقاء نظام الفصل العنصري اللاإنساني .

السيد بورغ اوليفيهيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أيدت مالطة سبعة من مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٣٦ . فقد صوت وفدي لصالح مشاريع القرارات A/43/L.33 و Corr.1 ، A/43/L.35 و Corr.1 ، A/43/L.36 و Corr.1 ، A/43/L.37 و Corr.1 ، A/43/L.41 ، A/43/L.42 . ونفخر بأننا كنا من بين مقدمي مشروع القرار A/43/L.38 الذي اعتمد دون تصويت .

وأود الآن أن أعلن موقف حكومتي من مشاريع القرارات A/43/L.30/Rev.1 ،

A/43/L.31 و Corr.1 ، A/43/L.32 و Corr.1 ، A/43/L.34 و Corr.1 .

لقد امتنعت مالطة عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1

المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" . وفي هذا الصدد أود أن أقرر أن حكومة مالطة تناهض بشكل قاطع سياسات الفصل العنصري البغيض التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالقضاء عليها قضاء تاما وفوريا . ونحن عازمون على دعم التدابير الفعالة بما في ذلك زيادة الضغط الدولي للقضاء على تلك السياسات التي أديننت إدانة عالمية . كما أننا نقدم دعما كاملا لدول خط المواجهة ، ونحن نفهم أنه قد لا يكون أمام الناس خيار غير أن يصبحوا مقاتلين من أجل الحرية حينما لا تتوافر لهم الوسائل الديمقراطية لتحقيق أهدافهم المشروعة . إلا أن من رأي حكومتي أن هذا القرار قد ينطوي على أكثر من ذلك ، وتمشيا مع سياستها المعلنة بالإسهام في الحلول السلمية

للنزاعات الدولية ، ونبذ العنف والحرب كأداة للسياسة ، فقد امتنعنا ، على مضض ، عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.36/Rev.1 رغم أننا نوافق على أكثر الأحكام الواردة فيه .

وامتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.31 و Corr.1 المعلنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ، ومشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 والمعلنون "فرض جزاءات شاملة والزامية على النظام العنصري في جنوب افريقيا" وسبب الامتناع عن التصويت هو استفراد دول معينة بالإسم في هذه النصوص . وكما قلنا في مناسبات عديدة فإن مالطة لا تؤيد هذه الممارسة .

وأخيرا ، فإن وفد مالطة امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 المعلنون "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" . وأود أن أؤكد هنا مرة ثانية معارضة مالطة القاطعة لسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وعزمنا على دعم الاجراءات التي تستهدف القضاء على هذه السياسات . ولكن نظرا لاستفراد دولة واحدة ، على نحو انتقائي ، بالنسبة للعلاقات مع جنوب افريقيا ، لم يكن أمامنا من خيار سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد فرويدنشوس (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سجلت

النمسا موقفها الثابت في إدانة ومعارضة سياسات الفصل العنصري باعتبارها انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان يحرم أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية . ولذلك فإننا نرى أن استئصال نظام التمييز العنصري المؤسسي هذا يظل واحدا من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة .

ولهذه الأسباب فإننا نوافق على المنحى العام للنصوص التي قدمت تحت هذا البند . واننا على اقتناع راسخ بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحد في نضاله ضد آفة الفصل العنصري . ولهذا ، فإننا نأسف لأن قلة من الأحكام التي لا يمكن للنمسا أن تؤيدها قد حالت بيننا وبين التصويت لصالح بعض مشاريع القرارات .

وعلى وجه الخصوص ، أيدت النمسا دائما الرأي القائل بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز كل جهودها لانجاز التغيير السياسي والاجتماعي بالوسائل السلمية . ومن ثم ، لا يمكننا أن نؤيد مفهوم الكفاح المسلح لاننا نعتقد بشكل راسخ في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وحدها . ونود أيضا أن نكرر ، وهذه مسألة مبدأ ، أن النمسا ضد استفراد دول أعضاء معينة بالاسم في قرارات الجمعية العامة . وفي رأينا ، فهذه الممارسة في رأينا لا تنهض بقضية الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا . وختاما ، تعتقد النمسا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحترم الصلاحيات القاصرة على مجلس الامن فيما يتعلق بالجزاءات الالزامية الشاملة\* .

وفي ضوء تلك الاعتبارات ، قدمت النمسا مشروع القرارين A/43/L.38 و L.42 . وفضلا عن ذلك ، صوتنا لصالح مشاريع القرارات A/43/L.35 و Corr.1 و L.36 و Corr.1 و L.41 ، وامتنعت النمسا عن التصويت على مشاريع القرارات A/43/L.30/Rev.1 و L.31 و Corr.1 و L.32 و Corr.1 و L.33 و Corr.1 و L.37 و Corr.1 ، وصوتت ضد مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 للأسباب التي ذكرناها من قبل .

ويعتبر موقفنا الايجابي من التوجه الرئيسي لمعظم القرارات التي اعتمدت توا انعكاسا لتأييدنا لإقامة مجتمع حر وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا متحدة ينبغي على الممارسة الحرة لحق الاقتراع الشامل .

الانسة ويكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن معارضة

الحكومة الاسترالية المستمرة وغير القابلة للتغير ، للفصل العنصري برزت بوضوح في الكلمة التي أدلينا بها في الجلسة العامة يوم الاربعاء الماضي . وقد قدمنا مشروعين من مشاريع القرارات المعروضة علينا ، وبذلنا كل جهد لنؤيد مشاريع القرارات الأخرى قدر الامكان . وفي حين نؤيد معظم النصوص إلا أن تأييدنا لا ينبغي أن يُفهم على أنه موافقة من جانبنا على جميع العناصر الواردة فيها . فمازالت لدينا ، مثلا ، تحفظات معروفة جيدا فيما يتعلق بمشروعية النضال المسلح ، واتفاقية مناهضة الفصل العنصري في الرياضة واستفراد دول أعضاء معينة بالاسم انتقائيا في القرارات .

---

\* تولى الرئاسة السيد موشوتاس (قبرص) .



وبينت الكلمة التي أدلىنا بها يوم الأربعاء الماضي دعم استراليا للجزاءات بل وتطبيقها لتلك الجزاءات حاليا . واعتقدنا أنه كيما تكون هذه الجزاءات فعالة ، يجب على المجتمع الدولي كله ، بما في ذلك المتاجرين الرئيسيين مع جنوب افريقيا ، تطبيق هذه الجزاءات تطبيقا واسع النطاق . والى أن تطبق تلك الجزاءات ، اتخذت استراليا من جانبها مجموعة من التدابير التي تشمل معظم التدابير الواردة في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/43/L.33 و Corr.1 وهو قرار أيدها لتونا ، أود أن أوضح أن الحكومة الاسترالية لا تنوي في هذه المرحلة تمديد نطاق تدابيرها بحيث تشمل فرض حظر على استيراد جميع المعادن أو حظر الصلات البحرية أو الصلات الأخرى ذات العلاقة بالنقل من وإلى جنوب افريقيا .

وقد وجد وفدي نفسه غير قادر على التصويت لصالح مشروع القرار A/43/L.37 و Corr.1 . ففي حين نؤيد تماما الهدف من نشر المعلومات عن الفصل العنصري ، يساورنا القلق بشأن توجه القرار الذي ينتقد الطريقة التي تدار بها شعبة الإعلام العام والذي يدعو ، بدون أي اعتبار للأولويات ، الى توفير المزيد من الموارد لإعداد برامج لمكافحة الفصل العنصري . فهذه المسائل متعلقة بصميم الجهود المبذولة من أجل تشجيع الإصلاح الإداري ووضع الأولويات .

إن تأييدنا المستمر للتوجه العريض للقرارات التي اعتمدت توا يعكس اعتقاد حكومتي بأننا يجب أن نواصل توجيه رسالة واضحة لا سبيل الى أن يخطئ فهمها أحد الى جنوب افريقيا بأن سياساتها القائمة على الفصل العنصري لن تلقى أي تسامح من جانب المجتمع الدولي .

السيد بيورو (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتنع وفدي

عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.34 و Corr.1 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل ، بسبب الطابع الانتقائي لمضمونه ، لكننا صوتنا لصالح جميع مشاريع القرارات الأخرى بموجب البند ٣٦ من جدول الأعمال ، لان تلك القرارات تستهدف انجاز ما نتطلع اليه جميعا ، وهو إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

بيد أننا نود أن نؤكد أن تصويتنا على هذه القرارات لا ينبغي أن يُفسر بأي حال من الأحوال ، بأنه تحد لسياسة الحوار التي حددها ومارسها الرئيس فليكس هوفويست بوانييه ، رئيس كوت ديفوار طوال حوالي ٣٠ سنة مضت .

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تلتزم حكومة غيانا التزاما كاملا بكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للضغط الى أقصى حد على جنوب افريقيا . فنحن على اقتناع بأن ذلك الجهد الدولي المتضافر هو وحده الذي سيرغم النظام العنصري في بريتوريا على التخلي على حصنه المتمثل في الفصل العنصري ، والتخلي عن حكمة البشع وتسلطه على شعب جنوب افريقيا . وتبعاً لذلك ، أيدنا جميع القرارات المعروضة أمامنا ، بما في ذلك مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 في شأن الجزاءات الإلزامية الشاملة .

بيد أنني أود أن أعلل إمتناعنا عن التصويت ، أثناء التصويت المسجل ، على الفقرة ٣ من القرار الأخير . ففيانا تشارك بنشاط ، بوصفها عضواً في لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب افريقيا ، مع أعضاء آخرين ، في مهمة الدعوة لتوسيع نطاق الجزاءات الاقتصادية وغيرها من الجزاءات ضد جنوب افريقيا وإحكامها وزيادتها شدة . وقد خلص تقرير مؤقت قدم الى اللجنة في اجتماعها الأخير بتورونتو الى أن الجزاءات التجارية أصبح لها تأثير محسوس على جنوب افريقيا ، وأن اقتصادها واقع تحت ضغط شديد ، وأنه يمكن زيادة وقع الجزاءات إذا ما طبقت على نطاق أوسع وبشكل أشد وأكثر إحكاما .

وفي ضوء تلك النتيجة ، وافقت اللجنة على أنه ينبغي شن حملة دبلوماسية جادة لإقناع البلدان التي مازالت تتاجر ، على نطاق واسع ، مع جنوب افريقيا ، بأنها يجب أن تقطع تماما هذه العلاقات التي تعوق النتيجة المرجوة . ولبلوغ تلك الغاية ، اتفق على خطة عمل للقيام بمساع انفرادية ومتضافرة لدى الدول التي لم تطبق حتى الآن تدابير الكمنولث أو الدول التي مازالت علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا تقلل من أثر الجزاءات التي فرضها الكمنولث .

وعلى حد علمنا ، يسير ذلك الحوار الدبلوماسي الآن قدما بين الحكومات المعنية ، وهو حوار نأمل أن يسفر على استجابة ايجابية من تلك الحكومات . ومن ثم ، فإن وفدي لا يود ، في هذه المرحلة ، أن يتخذ أي خطوة قد تسيء الى ذلك الجهد بأن تؤدي الى إعاقة احتمالات توسيع نطاق التعاون . ومن ثم ، فإننا نفضل ، في هذه المناسبة على الأقل ، الامتناع عن استفراد أي دولة معينة بالاسم .

وبذلك ليس إمتناعنا عن التصويت أكثر من إشارة من جانبنا لتشجيع الحكومات التي تعلن عن استعدادها للإلتزام بفرض جزاءات أكثر صرامة ضد نظام بريتوريا ، على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن . ولن يقبل المجتمع الدولي أي إجراء لا ينطوي على فرض حظر كامل على الاتجار مع جنوب افريقيا ويجب توجيه رسالة واضحة للذين يستغلون الفصل العنصري ، بأنهم لن يلقوا معاملة طيبة من الأمم المتحدة التي تعارض سياساتهم . ولقد فعلنا ذلك من خلال تصويتنا لصالح جميع مشاريع القرارات ، ولاسيما مشروع القرار A/43/L.32 و Corr.1 .

وأود أن أختتم كلمتي بأن أعلن أنه يؤسفنا عميق الأسف أن نعلم بوفاة السيد جون ماكاتيني ، ذلك الجندي البطل والشجاع الذي لم يكل في كفاحه ضد الفصل العنصري . وسوف نفتغده بلا شك هنا في الأمم المتحدة .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد

ايرلندا الآراء التي أعرب عنها ممثل اليونان في الكلمة التي أدلى بها بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية .

ولقد أعربت ايرلندا عن إدانتها لسياسة الفصل العنصري ، مؤخرا ، في الكلمة التي أدلىنا بها أثناء المناقشة . وتمشيا مع الآراء التي وردت في تلك الكلمة ، فإن ايرلندا أيدت خمسة من مشاريع القرارات المعروضة أمامنا اليوم ، وقد قدمنا منها إثنتين .

لقد امتنعنا عن التصويت على خمسة مشاريع قرارات وصوتنا ضد مشروع قرار واحد .

وصوتنا لصالح مشروع القرار A/43/L.35 ، بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . فنحن نؤيد عمل اللجنة الخاصة تأييدا قويا . وبالطبع ، أجد لزاما علي أن أضيف أن موقفنا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة يجب أن يفهم في إطار السياسة العامة التي تتبعها حكومة بلادي ، والمشروحة في بياناتنا التي أدلينا بها في هذه الجمعية العامة .

وصوتت إيرلندا لصالح مشروع القرار A/43/L.41 ، الذي يعالج مسألة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . فقد دعت حكومة بلادي منذ سنوات عديدة الى أن يفرض مجلس الأمن حظرا نفطيا الزاميا ضد جنوب افريقيا .

وشاركت إيرلندا في تقديم مشروع القرار A/43/L.42 ، بشأن اتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، الذي يحث مجلس الأمن ، في جملة أمور ، على أن ينظر في اعتماد جزاءات إلزامية فعالة ضد جنوب افريقيا . كما شاركنا في تقديم مشروع القرار A/43/L.38 ، بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا .

وامتنعت إيرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.30 ، الداعي الى التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا . وكنا نتمنى أن نصوت لصالح مشروع القرار هذا لأنه يتضمن الكثير من الاحكام التي نؤيدها . ولكننا لا نستطيع أن نقبل الإشارة الى الكفاح المسلح . لقد أوضح وفد بلادي بجلاء في الماضي اننا لا نريد أن نرى هذه الجمعية العامة تؤيد العنف .

وامتنعت إيرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.31 ، بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا . اننا نؤيد بالكامل حظر توريد الاسلحة الذي فرضه مجلس الأمن ، ولكننا مع ذلك لا نعتقد أن من المناسب أن نفرد بطريقة انتقائية أسماء بعض الدول كما حدث في مشروع القرار هذا .

وقد قررت إيرلندا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.32 ، الداعي الى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا . ونحن نؤيد قيام مجلس الأمن بفرض مجموعة من الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا . ولكننا نعتقد أن السياسة الصحيحة التي ينبغي أن يتبناها المجتمع الدولي هي ممارسة ضغط مستمر وتدرجي من أجل التغيير عن طريق جزاءات مختارة بحرص ومنتقاة ومتدرجة . وينبغي أن تكون هذه الجزاءات الزامية - أي أن يفرضها مجلس الأمن وان ينفذها الجميع بحذافيرها . وأود أن أضيف أن تشجيع مشروع القرار للدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية يسبب مصاعب بالنسبة لنا . فالاتفاقية الدولية تضم للأسف عددا من الاحكام التي لا تتماشى مع دستور إيرلندا .

وامتنعت إيرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.33 بشأن تطبيق تدابير منسقة ضد جنوب افريقيا . اننا نوافق على المحتوى العام لمشروع القرار ولكننا لا نستطيع أن نوافق على بعض ما ورد فيه من الصيغ والعناصر .

وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.37 ، بشأن نشر المعلومات ضد سياسات الفصل العنصري . وفي اعتقادنا أنه يجب احترام سلطات الامين العام فيما يتعلق بتعيين الموظفين . ولا نستطيع أن نقبل إضعاف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام في لجنة البرنامج والتنسيق حول إعادة الهيكلة وعدد الوظائف .

وكما حدث في السنوات السابقة ، صوتت إيرلندا معارضة لمشروع القرار A/43/L.34 ، بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بسبب الأفراد الانتقائي في إدانة دولة عضو في هذه الجمعية .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تضم كوستاريكا صوتها في الإعراب عن التعازي لوفاة السيد جوني ماکتيني ، الذي كان ، كما سمعنا من ممثل غانا ، مدافعا قويا عن شعب جنوب افريقيا وعاملا دؤوبا من أجل استئصال الفصل العنصري .

إن موقف كوستاريكا الراسخ المناهض لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا يرجع الى بداية النظر في هذا البند الهام . ويشارك وفد بلادي منذ البداية ، ولثماني سنوات ، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي شغلت فيها كوستاريكا منصب نائب الرئيس لسنوات عدة .

لقد أكدنا مرارا وتكرارا رفضنا لنظام الفصل العنصري الخبيث في كل محفل درست فيه هذه السياسة الضارة والبغيضة . وقد أيدنا فرض جزاءات شاملة وإلزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، باعتبار ذلك الوسيلة الصحيحة والفعالة والسلمية لوضع حد للفصل العنصري . وقد أيد وفد بلادي مشروع القرار A/43/L.30/Rev.1 بنفس الاهتمام والتضامن الذي أيد به مشاريع القرارات الأخرى بشأن البند ٣٦ من جدول الأعمال . ومع ذلك ، تؤكد كوستاريكا من جديد ما قالت مرات عديدة في المحافل الأخرى وفي هذه الجمعية بأننا لا نستطيع تأييد أية إشارة الى الكفاح المسلح في قرار للجمعية العامة . وتفضل كوستاريكا الوسائل السلمية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف التي يهتم بها جميع أعضاء المنظمة أشد الاهتمام . ويعلمنا الزمن بصورة مطردة أن هذه الوسائل أكثر فعالية بكثير من الكفاح المسلح .

وقد أيد وفد بلادي أيضا مشروع القرار A/43/L.31 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، ونحن نوافق على أن التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا عنصر أساسي في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري . ومع ذلك ، تؤسغنا العبارة الانتقائية التالية الواردة في الفقرة ١ القائلة "وبصفة خاصة بعض الدول الغربية واسرائيل" . اننا نتحفظ بقوة على هذه العبارة ، لاننا ، كما قلنا ، لا نوافق على الإشارات الانتقائية الى الدول الاعضاء ، باعتبارها إشارات تمييزية لا تعزز بل تضعف أثر تلك النصوص ، لأنه من الواضح أنه لولا هذه الإشارات الانتقائية لحظيت مشاريع القرارات هذه بتأييد أوسع نطاقا وأكثر جدوى من جانب الجمعية العامة ، وبالتالي كانت ستبعث برسالة أقوى وأكثر فعالية الى نظام بريتوريا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/43/L.32 ، فقد أيدناه في مجمله هذا العام أيضا لأننا نوافق على ما ورد فيه بشأن فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري . بيد أننا نتحفظ على الفقرة ٣ ، التي تفرد بلدا واحدا وهو اليابان . فنحن لا نوافق على أن تشير القرارات بطريقة انتقائية الى بعض البلدان . ولهذا السبب صوتنا ضد عبارة "ولاسيما اليابان التي اتضح مؤخرا انها أهم شريك تجاري لجنوب افريقيا" . وفي اعتقادنا أن الفقرة ٣ بدون هذه العبارة ربما كانت أكثر أثرا في مطالبة الدول التي زادت تجارتها مع جنوب افريقيا بأن تقطع علاقاتها التجارية مع ذلك البلد . ونحن نأسف للإبقاء على هذه العبارة . وقد صوتنا لصالح مشروع القرار لنعيد تأكيد أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين . ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن على المجتمع الدولي أن يسهم في جهود الامم المتحدة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري دون مزيد من الإبطاء .

وأخيرا ، لقد اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.34 ، المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" ، الذي يعرب أيضا عن وجهة نظر انتقائية ، لأننا نعتقد أن اسرائيل ليست البلد الوحيد الذي يقيم علاقات مع جنوب افريقيا ، ونرى أن اعتماد مشروع قرار يفرد هذا البلد أمر لا مبرر له .

وكالعادة ، صوتنا لصالح مشاريع القرارات الأخرى بشأن هذا البند . وسنواصل تأييد جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل استئصال الفصل العنصري .

السيد دا كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أعرب الممثل الدائم لليونان من قبل عن الآراء المشتركة للدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية حول مشاريع القرارات التي اعتمدت توا والمتمثلة بسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

لقد شجبت البرتغال وأدانت ، لا في الأمم المتحدة وحدها بل أيضا في محافل أخرى ، اللاأخلاقية والظلم اللذين هما من السمات الرئيسية لنظام الفصل العنصري والبانثوسانات ، وهو نظام يستهدف إدامة التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمثل أصل الحالة الداخلية المتردية باستمرار في ذلك البلد . ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تشرع على الفور في جهد مخلص للبدء في حوار مع مختلف المجموعات في بلدها ، بغية جعل جمهورية جنوب افريقيا مجتمعا ديمقراطيا متعدد الاعراق . فالحق في نظام الفصل العنصري القومي وحده هو الذي يمكن من تهيئة مناخ الثقة الذي تحتاجه جنوب افريقيا لتوفير الاستقرار السياسي الحقيقي اللازم للتطور الطبيعي لجميع بلدان المنطقة .

ولم يتمكن وفد بلادي من تأييد كل مشاريع القرارات . وبالرغم من أننا نوافق على لب العديد منها ، فما زالت لدينا تحفظات مبدئية إزاء بعض جوانبها . فعلى سبيل المثال ، إننا لا نوافق على أن تؤيد قرارات الأمم المتحدة العنف أيا كان شكله ، كما هو الحال في مشروع القرار A/43/L.30 ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتصحيح حالات الظلم والاجحاف ، بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن تشجع تلك القرارات على الالتزام بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، في التسوية السلمية للصراعات .

وعلاوة على ذلك ، نعتقد أن عزل جنوب افريقيا من شأنه أن يعرقل المبادرات التي يقوم بها الذين يكافحون داخل البلد من أجل إدخال اصلاحات أساسية على النظام الحالي . كما أننا لا نستطيع أن نؤيد العنف اللفظي وبعض الاشارات التمييزية من أجل فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا ، بما في ذلك الاحكام القاضية بقطع جميع خطوط النقل الجوية والبحرية وغيرها مع جنوب افريقيا ، كما جاء في القرار A/43/L.33 .

وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المتمثل بالاجراء الدولي المتضافر بشأن القضاء على الفصل العنصري . ونود أن نؤكد أننا لا نستطيع أن نؤيد بعض الصياغات الواردة في جزئي الديباجة والمنطوق ، مثل إضافة الفقرة ٩ من



الديباجة . ولا نعتقد أن أكثر السبل فعالية للقضاء على الفصل العنصري ولمساعدة شعب جنوب افريقيا هو فرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة . ونعتقد باخلاص أن توافق الآراء العالمي النطاق وحده هو الذي يملح أساسا للضغط الدولي الفعال الرامي الى إعادة الحقوق المشروعة لأغلبية سكان جنوب افريقيا .

السيد أموريين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/43/L.31 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا لاننا نتفق مع الرأي القائل بأن الجهد المنسق لازم لتطبيق حظر الاسلحة على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) .

بيد أن وفد بلادي يرغب مرة أخرى في أن يعبر عن معارضتنا لذكر الدول بالاسم في معرض وصف سلوكها أن نعتبر ذلك اجراء تمييزيا ولا يسهم في بلوغ هدفنا وهو في هذه الحالة التنفيذ الدقيق لحظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وهذا الذكر للبلدان بالاسم لا يعزز أي نوع من توافق الآراء الدولي اللازم للعمل المنسق الضروري لتحقيق القضاء على الفصل العنصري . وبالتالي ، نعتقد أن على جميع الدول الاعضاء مسؤولية تنفيذ التدابير المنصوص عليها .

وتمشيا مع هذا الموقف ، لو أنه أجري تصويت منفصل على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/43/L.31 لامتنع وفد بلادي عن التصويت .

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى صوتت الدول الاعضاء في المنظمة على مشاريع القرارات التي اعتمدت للتو . واعتقد أن شعب جنوب افريقيا يعرف الآن ، اذا لم يكن يعرف من قبل ، من هم أصدقاؤه الحقيقيون . في العام الماضي ، تكبت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشقة كبيرة لتجعل تقريرها ومشاريع قراراتها سائفة المذاق . واعتقد الآن أن الكفاح في الجنوب الافريقي هو كفاح عالمي النطاق . ولقد أشلج صدرنا أن العديد من الوفود أحاطت علما بذلك بل وأثنت على الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة . بيد أن هذا التقدير لم يترجم الى تصويت ايجابي ، الا في حالات قليلة . وقد حاول مقدمو مختلف مشاريع القرارات هذا العام أن يحافظوا على نفس الشكل والنهج في مشاريع القرارات . ولهذا فقد شعرنا بالدهشة والاحباط لبعض أنماط التصويت التي لاحظناها هذا العام .

ومتدرس اللجنة الخاصة نتائج التصويت والتعليقات التي أدلى بها حتى الآن .  
غير أنني في هذه المرحلة أشعر ، اذ أتكلم نيابة عن مقدمي المشاريع ، بأننا أصبنا  
بخيبة أمل ، لأن بعض التعليقات كانت تدور حول الشكل أكثر من المضمون . ومع ذلك  
يسرني أن أرى التأييد المستمر من بلدان الشمال وكندا ونيوزيلندا وأستراليا لمشروع  
القرار A/43/L.33 . ونحن نقدر تحولها من الامتناع عن التصويت في العام الماضي إلى  
التصويت لصالح مشروع القرار هذا الذي توليه اللجنة الخاصة أهمية استثنائية . كما  
نلاحظ مع الارتياح أن الجمعية قررت بتوافق الآراء عقد دورة استثنائية في  
أيلول/سبتمبر المقبل بشأن الفصل العنصري . ونلاحظ بالمثل امتناع فرنسا وجمهورية  
ألمانيا الاتحادية عن التصويت على مشاريع القرارات الخاصة بحظر النفط .

كما أننا لاحظنا التفسير الذي قدمه رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بالإشعار  
المالية المترتبة على مشاريع القرارات A/43/L.30 و L.32 إلى L.36 و L.41 ، التي  
سيبذل الأمين العام بموجبها كل جهد لاستيعاب النفقات البالغة ٥٧ ٠٠٠ دولار المتمثلة  
بجلسات الاستماع بشأن حظر النفط و ٨٨ ٠٠٠ دولار المتمثلة بالأنشطة الإعلامية لإدارة شؤون  
الاعلام . ووفقا لما ذكره الرئيس ، سيقدم الأمين العام ، طبقا للممارسة المعتادة ،  
بيانا بالإشعار المالية الفعلية المترتبة على تنفيذ هذه المشاريع في تقرير الاداء  
النهائي .

وفي هذه المرحلة ، اسمحوا لي أن أقول بضع عبارات بشأن مسألة ذكر البلدان  
بالاسم ، التي مازلنا نسمع عنها عاما بعد عام . فإذا كانت اللجنة الخاصة قد دأبت  
على ذكر بلدان مختلفة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، فإن  
ذلك يرجع إلى موقفهما في مجلس الأمن من مسألة الجزاءات الإلزامية الشاملة . ولكننا  
لم نقم بإدانة هذين البلدين بأي حال . بل على العكس من ذلك ، فإننا ننشدهما أن  
يغيرا سياستهما وينضما إلى المجتمع الدولي في فرض الجزاءات . بل وكما فعلت اللجنة  
في العام الماضي ، أرسلنا نسخة من تقريرنا ومشاريع قراراتنا قبل اعتمادها إلى  
الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بغية تلقي ملاحظاتهم ، إذا كان لديهم أية ملاحظات ،  
قبل القيام بعملية التصويت .

وباستثناء المملكة المتحدة لم يتنازل أي منهم ، ولو بتكليف نفسه عناء الرد باستلام التقرير ، وبالتالي فمن المثير للدهشة البالغة أن نأتي الى هنا وأن نتهم باستخدام لغة مغالى فيها وما الى ذلك .

دعوني أشير ببضع كلمات الى مسألة طلب اليابان إجراء تصويت منفصل على إحدى الفقرات . لقد أصبحت اليابان الشريك التجاري الاول لجنوب افريقيا ، ولهذا السبب ذكرنا اسمها . ونحن لم نتناولها بالإدانة ، وآمل ألا يذكر اسمها في العام القادم ، بالنظر الى الجهود التي تبذلها الحكومة اليابانية في الآونة الأخيرة . ولكن دعوني أوضح أن الانخفاض الطفيف في الارقام التجارية ، وهي أرقام مشكوك فيها ، أو ارتفاع قيمة عملة ما ، لا يوفر عذرا لأي بلد يقيم علاقات ومعاملات مع جنوب افريقيا . وسنواصل إبراز ذلك للجمعية العامة ومطالبتها بتقديم الدعم لكل محاولة تستهدف وقف هذه المعاملات مع جنوب افريقيا .

ختاما ، أود بالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أن أعرب عن خالص تعازينا للمؤتمر الوطني الافريقي ولاسرة السيد جوني مكاتيني الذي توفي أثناء عطلة نهاية الاسبوع ، لقد كان للسيد مكاتيني ، وهو رفيق وصديق عزيز ، صلات عمل وثيقة مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . بوصفه مدير شعبة الشؤون الدولية بالمؤتمر الوطني الافريقي . وسنذكره دائما زميلا وصديقا حث به معتقداته الى العمل بلا كلل من أجل حرية بلاده ومن أجل تحقيق رؤيا جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العرقية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي أنجزته

الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة التي عقدت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، أعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد مافولي (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : في البيان الذي أدلى به وفد المؤتمر الوطني الافريقي أثناء مناقشة البند ٣٦ من جدول الاعمال المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، أعلن الوفد أنه بالنسبة للمؤتمر ولشعب جنوب افريقيا لا يجوز النظر

الى المناقشة باعتبارها مجرد مسألة من المسائل الروتينية التي تنظرها الجمعية العامة ، وان شعب جنوب افريقيا المقهور يتطلع الى هذه المداولات بتوقعات كبرى ؛ والسؤال الاول الذي يدور في ذهنه هو ما إذا كان في استطاعة شعوب العالم المجتمعة هنا أن تقرن اشمئزازها المعلن من الفصل العنصري بعمل جاد ومتخاfer للقضاء على تلك السياسة .

لقد انتهينا الآن من عملية التصويت ، واعتقد أن هناك دروسا مفيدة للغاية يمكن استخلاصها من هذه العملية . ويمكننا أن نقول أن التصويت أكد الى حد ما موقف المجتمع الدولي ، وهو الإدانة الشاملة للفصل العنصري . ويمكننا أيضا أن نقول أن نمط التصويت أبرز اتفاقا عاما من جانب المجتمع الدولي على ضرورة القضاء على الفصل العنصري . ونعتقد أن ذلك يكتسب أهمية قصوى ، وبخاصة في وقت يبذل فيه نظام بريتوريا جهودا دؤوبة لإظهار نفسه في صورة المصلح ، وهو بالتالي يسعى الى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الاجراءات التي يتخذها داخل جنوب افريقيا . لذا فإننا نقدم خالص شكرنا للوفود التي صوتت لصالح هذه القرارات ، ونسجل تقديرنا الخالص لهذا العمل التضامني .

إلا أننا نشير بقلق عميق الى أن بعض البلدان لم تجد بوسعها بعد أن تصوت لصالح جميع مشاريع القرارات التي قدمت الى الجمعية العامة . وقد لاحظنا في عدد من الحالات أن التصويت السلبي قد حفزته الرغبة في مواصلة الاستفادة من الفصل العنصري . ونعتقد أن هذا أمر مؤسف ، لأنه من المرجح أن يعطي إشارات خاطئة لنظام الفصل العنصري . ولكن الأهم من ذلك أن هذا التردد من جانب بعض الدول الاعضاء من شأنه إضعاف سعي المجتمع الدولي لاتخاذ اجراءات حاسمة في النضال من أجل تدمير الفصل العنصري .

وفي معرض تحليل التصويت ، أعرب عدد من الوفود عن تحفظاته فيما يتعلق بالإشارة الى الكفاح المسلح . واسمحوا لي أن أتناول هذه المسألة ، ولو بإيجاز شديد . لسنوات عديدة يقال لشعب جنوب افريقيا المضطهد أن يتخلى عن الكفاح المسلح . ويقال لنا إن الطريق الى التقدم والى التغير في جنوب افريقيا يمر عبر الحوار ،

ونود أن نكرر هنا أن المؤتمر الوطني الافريقي لم يعترض اطلاقا على الحوار من حيث المبدأ ، والواقع إن المؤتمر الوطني الافريقي طوال ٥٠ عاما من تاريخه لم يدع الى الكفاح السلمي ضد القمع العنصري فحسب ، بل إنه ظل طوال هذه الفترة يعاني معاناة هائلة على أيدي الجهاز القمعي لذلك النظام . ولكن عندما قام النظام على نحو تعسفي بإغلاق جميع سبل الاحتجاج السلمي بإعلان المؤتمر الوطني الافريقي ومنظمات أخرى منظمات غير شرعية اضطر المؤتمر الى اللجوء الى وسائل أخرى للكفاح ، من بينها الكفاح المسلح .

ونحن نؤكد أن هذه ليست حالة استثنائية ، فالتاريخ يزخر بالامثلة على البلدان التي ولدت بفضل الكفاح المسلح . وتاريخ الولايات المتحدة مثال ناطق على ذلك . ولكن اذا كانت هذه الحقيقة قد طوتها صفحات التاريخ ، واذا كان النسيان من طبيعة الانسان ، فنود أن نذكر الجمعية العامة بأننا نفخر بأن من بين المشاركين في هذه المناقشة ، بوصفهم أعضاء في المجتمع الدولي ، عددا من البلدان التي خاضت الكفاح المسلح في سبيل الاستقلال ونجحت فيه .

لقد استمر نظام جنوب افريقيا في إغلاق الباب بعنف أمام أشكال الكفاح السلمية . وفي وقت ليس ببعيد - في شباط/فبراير من هذا العام أصدر قانونا بتجريم عدد من المنظمات الديمقراطية السلمية . وبهذه الطريقة كان النظام يؤكد أنه ليس على استعداد للجلوس والمناقشة مع الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا . وفي ظل هذه الظروف فإن شعب جنوب افريقيا لا يفارقه الشعور بالدهشة للمحاضرات التي مازلنا نلتقيها من بعض القطاعات عن فضائل الكفاح السلمي . ولا نستطيع أن نفهم كيف ينتظر منا أن نستخدم وسائل ديمقراطية في حين أننا ونحن الاغلبية قد استبعدنا من العملية الديمقراطية . هذا أمر لا نستطيع أن نفهمه ، وسنسمى الى شرح ذلك سنة بعد الاخرى وفي جميع الاوقات لاءعضاء المجتمع الدولي ، حتى يمكنهم أن يفهموا شعب جنوب افريقيا وأن يتعاطفوا معه .

واسمحوا لي باسم اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وباسم أسرة الفقيد السيد جوني مكاتيني ، أن أسجل امتناني العميق لكلمات التعازي التي أعرب عنها سفير غانا نيابة عن المجموعة الافريقية ، وعبارات التشجيع التي حظينا بها من سفير زمبابوي ومن الكثيرين غيره - بما فيهم رئيس الجمعية العامة . واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر المجتمع الدولي على كل ما قدمه من مساعدة لشعب جنوب افريقيا ، وأن أتعهد بأننا سنواصل الكفاح حتى النصر . وهذا في رأينا سيكون أفضل تحية يمكن أن يقدمها المؤتمر الوطني الافريقي لذكرى السيد جوني مكاتيني وجميع الابطال الذين سقطوا في ساحة النضال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير

في هذا البند .

والآن أعطي الكلمة للوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد . وأود أن أذكّر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

كونت يورك فون فرتنبرغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : يوم الثلاثاء الماضي ، أشار السفير ممثل غانا في بيانه بشأن البند ٣٦ من جدول الاعمال الى الإدعاء بأن تصميمات لبناء غواصات قد بيعت الى جنوب افريقيا ، ثم وجه هجوما مباشرا الى السياسة الخارجية لبلادي مستندا الى ادعاءات لا يسمعنا إلا أن نأسف لها أسفا عميقا ، وهي تشير دهشتنا ، خاصة وأن جمهورية ألمانيا الاتحادية تعد نفسها سعيدة الحظ لاحتفاظها بعلاقات ودية وممتازة مع غانا . لقد قال السفير غيبهو في بيانه :

"[إننا] نأسف لاضطرارنا الى القول أن الصفحة تشير الشك حول مصداقية

السياسة الخارجية لبلد قريب الينا جدا" . (A/43/PV.43 ، ص (١١)

وفي اعتقادنا أن غانا لا تشكو بشكل عام مصداقية سياستنا الخارجية ، وكننا نفترض حتى الآن أن هذا ينطبق أيضا على الوفد الغاني في نيويورك . ولذلك فإننا نأمل أن يولي الوفد الغاني في نيويورك اهتماما كافيا للمعلومات الرسمية التي تقدمها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بدلا من الاعتماد على مصادر معلومات أخرى .

ومرة أخرى أود أن أذكر أن جميع الإدعاءات الخاصة بموافقة حكومة بلادي على

إمداد جنوب افريقيا بتصميمات لبناء غواصات لا تقوم اطلاقا على أي أساس .

وليس هناك شك في أن السلطات المكلفة باجراء تحقيقات في مثل هذه المسائل بمقتضى دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية تقوم بتحقيقات مكشفة بشأن أية معاملات غير مشروعة يدعى بها تقع في إطار حظر توريد السلاح . ولا يسمعنا إلا أن نأمل في أن تخضع

للتحقيق في البلدان الأخرى أيضا أية إدعاءات خاصة بأعمال غير مشروعة بنفسي الأسلوب المكثف الشامل .

السيدة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : علم وفد بلادي

بأسف بوفاة زميلنا ، جوني مكاتيني . وتود الكويت أن تعرب عن تعازيها لشعب جنوب افريقيا وللمؤتمر الوطني الافريقي . لقد عرفناه بيننا شخصية نشطة ناضلت دائما من أجل العدالة والحق والحرية . ونحن نعد بمواصلة التأييد والتضامن في هذا السبيل .

وإذا كان لي أن أقتبس وصفا أدلى به ممثل زمبابوي ، فإن البيان الذي أدلى به الوفد الاسرائيلي يوم الاربعاء الماضي كان بمثابة "تلوث للهواء" . فما ذكره الوفد الاسرائيلي عن مسألة حظر توريد النفط تفتقر الى كل من الدقة والصدق . وذلك الوفد يدعي أن معلوماته بشأن شحنات النفط الى جنوب افريقيا تستند الى بيانات حصل عليها من مكتب بحوث النقل البحري .

وقد وجد مكتب بحوث النقل البحري أخطاء في آخر تقرير أعده الوفد الاسرائيلي بشأن هذا الموضوع . ويمكن للوفد الاسرائيلي أن يشرح للجمعية العامة لماذا انتهى المكتب الى أن التقرير "يحتوي على عدد كبير من التحريفات والأخطاء" . فالوفد الاسرائيلي الذي يتمسك بنظرته الملتوية الى الكفاح لمناهضة الفصل العنصري ، يتخذ موقفا بعيدا عن الصدق . وإذا كان يشعر بالقلق الى هذا الحد بشأن قدرة جنوب افريقيا على الحصول على النفط ، فإن بوسعه أن يشرح أولا طبيعة ناقلات البضائع المختلطة ، التي يتنقل بعضها بين جنوب افريقيا واسرائيل . ويمكنه أن يشرح ثانيا لماذا اختار أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.41 . ويمكنه أن يشرح السبب في تلكؤه حتى عن بعض البلدان الغربية التي اعتمدت تدابير أكثر فاعلية ضد الفصل العنصري . ويمكنه أن يشرح السبب في اختياره التصويت ضد ثلاثة من مشاريع القرارات الاحد عشر المقدمة صباح اليوم والامتناع عن التصويت على خمسة منها .

وسأتناول الآن الإشارة التي أوردها الوفد الاسرائيلي الى المجموعة الحكومية الدولية التي ترصد إمدادات النفط ونقله الى جنوب افريقيا .



لقد قال الوفد الاسرائيلي إن تقرير الفريق يستفرد تواطؤ بلدان عربية في نقل النفط الى جنوب افريقيا . ونيابة عن أعضاء الفريق ، أود أن أذكر أن تلك الإشارة ، بالإضافة الى كونها غير حقيقية ، فإنها تشوه مضمون التقرير وطبيعة عمل الفريق نفسه . إن الفريق يتصل بالحكومات على أساس المعلومات الخاصة بادعاءات انتهاك الحظر . والانتهاكات التي يدعى بها لا تقتصر على الجهة المصدرة فقط وإنما تشمل الناقل والتاجر أيضا . وبعد ذلك يبدأ التحقيق . والمكاتبات بين الفريق والوفود المعنية هي التي تظهر في التقرير . والتعاون بين الدول والفريق هو الذي يساعد على تنفيذ حظر توريد النفط ، وليست الادعاءات من ذلك النوع الذي عرض على الجمعية .

السيد غمبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمع وفد

بلادي باهتمام شديد الى حق الرد الذي مارسه توا السفير ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية . لقد طلب اليّ السفير في بيانه أن أولي اهتماما للمعلومات الرسمية التي تقدمها حكومته بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بإمداد حكومة جنوب افريقيا بتصميمات لبناء غواصات .

وبطبيعة الحال ، فإن وفد بلادي يولي بالفعل أهمية للمعلومات التي تقدمها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولكنني آمل أن يكون مفهوما أننا نحتفظ بحق استخلاص النتائج من مختلف المعلومات التي تبلغنا .

وعلى أية حال ، إذا وجد برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية أنه من الضروري أن يأمر بإجراء تحقيق بشأن الموضوع بعد أن تقدم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المعلومات ، فربما لا يكون من المستغرب أن يجد وفد غانا نفسه في نفس المصنف الذي يقف فيه البوندستاغ .

وبينما أتعاطف بشكل عام مع البيان الذي أدلى به زميلي ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أود أن أوضح له ولوفد بلاده أنه لا يوجد خلاف في الفهم أو في

السياسات بين حكومة غانا ووفد غانا في نيويورك ، وإن ما قلته بشأن اشتراك حكومة بلاده في العملية لا يمثل فقط اقتناع وفد بلادي وحكومة بلادي ، وإنما يمثل أيضا اقتناع شعب غانا . ولذلك فإن وفد بلادي يتكلم في هذا المحفل بتفويض لا نزاع فيه من حكومة غانا .

ونحن لا نقلل من أهمية استمرار التحقيقات المكشفة الجارية بشأن بيع التسميمات ، الى درجة تبين بوضوح رغبة الحكومة الاتحادية في التنصل من تبعة هذا الحادث الذي لا يوصف إلا بأنه حادث مؤسف . ونحن لا نتوقع من بلد له مثل هذه المكانة غير أعلى مستويات الصراحة والمصادقية في مسألة هامة مثل حظر بيع السلاح الى جنوب افريقيا ، وهو الحظر الذي فرضته هيئة عالية هي مجلس الامن . ويحدونا الامل في أن تكون التاكيدات المقدمة فيما يتعلق باجراء تحقيق شامل ، هي بيان لا يؤكد مشاعر وفد جمهورية المانيا الاتحادية فقط ، ولكن يعبر عن سياسة الجمهورية الاتحادية في مسألة تهمة حكومة غانا أهمية بالغة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند من

جدول الاعمال اود أن اوجه انتباه أعضاء الجمعية الى القرار ٩٣/٣٤ صاد المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي يرجو من رئيس الجمعية العامة أن يعتمد بالتشاور مع رؤساء المجموعات الاقليمية الى توسيع عضوية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وبناء على التشاور مع رؤساء المجموعات الاقليمية فقد عينت زمبابوي عضوا في اللجنة الخاصة . هل لي أن اعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زائر الذي

يرغب في التكلم في نقطة نظامية .

السيد لوكابو كابوجي نزاغي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

انها ليست نقطة نظامية يا سيدي ، ولكنني أردت أن اتكلم بشأن ما اعلنتموه الآن عن توسيع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني آسف ، فقد اتخذت

الجمعية قرارا بشأن هذا الموضوع . ويمكن لممثل زائير أن يجد وسيلة أخرى للتعبير عن رأيه بشأنه .

بذلك تختتم الجمعية نظرها في البند ٣٦ من جدول الاعمال .

البند ٤٠ من جدول الاعمالالحالة في الشرق الاوسط

(أ) تقارير الامين العام (A/43/272 و A/43/683 و A/43/691 و A/43/867)

(ب) مشاريع القرارات (A/43/L.44 الى A/43/L.46)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالبند المعنون

"الحالة في الشرق الاوسط" قدمت ثلاثة مشاريع قرارات (A/43/L.44 الى L.46)

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول أود أن اقترح اقبال قائمة المتكلمين في

مناقشة هذا البند اليوم الساعة ١٦/٠٠ .

إذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية توافق على ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الوفود التي تود أن

تشارك في المناقشة أن تسجل أسماءها في أسرع وقت ممكن .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : يشرفني الادلاء بهذا

البيان باسم الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية .

نجتمع هذا اليوم لنناقش مجددا قضية الشرق الاوسط في جو دولي شهد في العام

الاخير تغيرا نوعيا هاما من حيث الوفاق بين الدولتين العظميين ، ومن حيث التوصل

الى حلول سلمية لعدد من المشكلات الاقليمية ، ومن جملتها الحرب العراقية الايرانية

ومشكلة ناميبيا ومشكلة أفغانستان . ولاشك في أن هذه التطورات الايجابية الهامة

ما كانت لتحصل لولا الالتزام الفعلي من جانب الدول العظمى بالتوصل الى حل سلمي لهذه

الازمات الساخنة . وغني عن البيان أن الأمم المتحدة قامت بتوفير الاطار المناسب

للتوفيق بين الاطراف المختلفة وتقريب وجهات نظرها . ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن

نشني على الامين العام لجهوده الحثيثة والمخلصة في ذلك ، وهي جهود تبين أهمية

الوسيط الدولي المحايد في الجمع بين طرفين متنازعين وفي تشجيعهما على الحوار

وبالتالي خلق نوع من التفاهم المشترك الكفيل بإدخال عامل الثقة والتفاوض البناء .

ويجب التأكيد هنا على أن الأمم المتحدة لا تستطيع بمفردها أن تكون وسيلة أو إطاراً للتوصل إلى حلول سلمية لمشكلات اقليمية من هذا النوع إلا إذا توفر شرطان ، الأول الاستعداد الصادق لدى أطراف النزاع لتسوية خلافاتهم عن طريق التفاوض والشان الثاني التنسيق والتفاهم الجديان بين الدول الكبرى ، وخاصة الدولتين العظميين ، على صيغة لتسوية عادلة تأخذ في الاعتبار المطالب المحقة لأطراف النزاع . على هذه الفلسفة تنطوي فكرة مجلس الأمن ، ذلك أن المؤسسين الأوائل لهذه المنظمة توصلوا بفعل التجربة إلى قناعة مفادها أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين إلا إذا تعاونت الدول الكبرى تعاوناً صادقاً على ذلك . وعلى هذه الفلسفة أيضاً ينطوي الإطار النظري للمنظمة الدولية ، وهو إطار يؤكد أن السلام جماعي بطبيعته ، وذلك بفعل الترابط فيما بين الدول ، وأن تجزئة السلام ، أي غيابه عن منطقة من المناطق ، يخل بأمن العالم واستقراره .

وانطلاقاً من هذه القناعات جاء ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد في مادته الأولى على أهمية اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ، وأهم هذه الأسباب شن الأعمال العدوانية وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها . وكذلك انطلاقاً من هذه القناعات ركز الميثاق على مبادئ العدل والقانون الدولي وعلى وجوب حل المنازعات بالوسائل السلمية ، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة سريعة على السياسة الدولية منذ عام ١٩٤٥ السى  
اليوم ، نجد أن المشاكل الاقليمية هي العامل الذي يشكل أكبر تهديد فعلي للسلام  
والامن الدوليين وذلك لسببين ، الاول كثافة مصالح الدولتين العظميين خارج مناطق  
نفوذهما المباشرة ، والثاني تأثير المشاكل الاقليمية تأثيرا سلبيا على مجموع  
العلاقات الدولية ، ولاسيما علاقات الشرق والغرب .

والذي يشير قلقنا وقلق كل من يهتمه الامن والسلم الدوليان هو أن مشكلة الشرق  
الوسط هي المشكلة الوحيدة التي لا تزال بلا حل ، وذلك بالرغم من الوفاق بين الشرق  
والغرب وبالرغم من التقدم المحرز في جميع المشكلات الدولية الاخرى . والسبب الجوهرى  
الحاسم لهذا الشلل الخطير هو رفض اسرائيل لمبدأ السلام وتنكرها لمبادئ الميثاق  
وللشرعية الدولية المتمثلة في مجموعة من القرارات الصادرة عن هذه المنظمة وعن  
المجموعات الاقليمية المختلفة .

واسرائيل انما تفعل ذلك راكنة الى الدعم العسكري والسياسي والادبي  
والاقتصادي غير المحدود الذي تتلقاه من الولايات المتحدة ، وكأن مصير هذه الدولة  
العظمى مرتبط بتوسع اسرائيل وعدوانيتها ، وكأن العالم كله لا وزن له قياسا  
بمقتضيات توسع اسرائيل وطموحها في أن تقيم امبراطورية مفتوحة الحدود .

إن اسرائيل نقيض للسلام من حيث عقيدتها الصهيونية ومن حيث الممارسات التي  
تقوم بها بوحى من هذه العقيدة التي اقتبست أسوأ ما في الحركات الاستعمارية  
الاستيطانية التي ابتليت بها شعوب آسيا وافريقيا ، وأضافت عليها من عندها هالة  
ميثافيزقية غيبية تدعي أنها استوحتها من قراءتها للانجيل خالقة بذلك سياسة من  
الدين غير قابلة للمناقشة أو المراجعة أو التفاوض . فبعد أن غزت معظم فلسطين في  
١٩٤٨ ، وطردت شعبها بدعم من الاستعمار الذي احتضنها وعهدا بالرعاية ، مضت في  
تنفيذ استراتيجيتها القائمة على التوسع والهيمنة وخلق الزعزعة السياسية .

وهذه الاستراتيجية تتجاوز حدود فلسطين لتقيم دائرة هيمنة واسعة هدفها احكام  
السيطرة الصهيونية على الشرق الاوسط وافريقيا وذلك عن طريق توطيد الصهيونية في  
فلسطين وبسط نفوذها الى حيث تمتد آلتها العسكرية وجماعاتها الضاغطة في عواصم

الدول النافذة . فهي احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وأسمتهما يهودا والسامرة ، وغزت هضبة الجولان السورية وضمتهما ، وغزت لبنان مرارا وأقامت لنفسها على أرضه قاعدة تسميها الحزام الأمني ، وهي تعتدي يوميا على هذا البلد من البر والبحر والجو بهدف الزعزعة وزرع بذور الشقاق . كذلك اعتدت اسرائيل على العراق ودمرت مفاعله النووي ، واعتدت على تونس . ويهدد زعماء بارزون منها باجتياح شرق الاردن على اعتبار انه جزء من أرض الميعاد . ولا يقف غرور زعماء اسرائيل عند هذا الحد البشع ، بل انهم أبدعوا في جرائم القرصنة البحرية حيث يقوم أسطولهم باحتجاز السفن التجارية وتفتيشها في المياه الدولية ، ويقوم قسم القرصنة الجوية في وزارة دفاعهم بخطف الطائرات المدنية ، كما تقوم أجهزة مخابراتهم بسرقة الاسرار العسكرية وبالتجسس على أكبر حلفاء اسرائيل كما حصل في قضية بولارد .

وكيما تعزز اسرائيل دائرة هيمنتها قامت بالتحالف مع توأماها الايديولوجي حكومة الابارتيد في جنوب افريقيا ، فطورت معها الاسلحة النووية ونظم اطلاقها ، وتبادلت معها مختلف النظم والاساليب التي تسخرها الحكومتان لقمع حركات التحرير وزعزعة الدول المجاورة ، يحدوها في ذلك لا التجانس العاطفي والعسكري فحسب ، وانما تطابق المصالح الاستراتيجية أيضا ، إذ أن اسرائيل هي من وجهة نظر حكومة الابارتيد بوليس الامن الذي يحمي لها البوابة الشمالية لافريقيا ، كما أن حكومة الابارتيد هي من وجهة نظر اسرائيل بوليس الامن الذي يحمي الدولة الصهيونية من البوابة الغربية لافريقيا .

وفي شهر ايلول/سبتمبر الماضي قامت اسرائيل بالمساهمة في عسكرة الفضاء الخارجي باطلاق قمرها الصناعي "أوفيك ١" الذي وصفه المدير السابق لوكالة الفضاء الاسرائيلية ، يوقان نيمان ، بأنه يتمتع بالقدرات العسكرية ليعزز قدرة اسرائيل النووية ويدعم صواريخها بعيدة المدى ، ومن ضمنها صواريخ جاريكو ، المصوبة نحو العواصم العربية وغيرها من مناطق العالم .

ولا تقتصر سياسة اسرائيل في الشرق الاوسط على العدوان والتوسع ، بل انها تحاول بكل قواها تعطيل عجلة التقدم في المنطقة عن طريق نفس مظاهر الحضارة ، مثل محاولة شل القدرة التكنولوجية العربية عن طريق قتل العلماء العرب وتدمير المدارس والمعاهد العربية وخلق سباق تسلح محموم لكي تهدر موارد التقدم والتحديث العربية .

إذا كان شعب فلسطين والشعوب العربية المجاورة هي أولى ضحايا الصهيونية فهي بالتأكيد ليست آخر الضحايا ، لان الصهيونية ، تماما كالنازية ، لا تشعر بالامان إلا إذا توسعت وإلا إذا أبقت كل ما حولها في البيئة القريبة والبعيدة مزعزعا ومهددا ومبلبلا . ويجب ألا ننسى ، كما يؤكد لنا اسرائيل شاهاك في العدد الاخير من مجلة Middle East International عدد ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، أن الحاخام آرييل ، وهو من أبرز المؤثرين على تفكير اسحق شامير ، قام في المدة الاخيرة برسم اطلس لاسرائيل ، وهذا الاطلس يشتمل على جميع جزر البحر الابيض المتوسط ، وعلى اشر ذلك دعاه شامير الى مكتبه وأغدق عليه التشجيع والتأييد . هذا نموذج للعقلية الصهيونية ولافاقها البعيدة المدى .

هناك استراتيجية عربية للسلام رسمتها بالتفصيل قمة فاس الثانية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وأكدتها القمم العربية اللاحقة ، بما في ذلك قمة الجزائر الاخيرة المنعقدة في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وترتكز هذه الاستراتيجية العربية على مبدأ الحل السلمي عبر مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة وباشتراك جميع أطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك بهدف التوصل الى حل عادل وشامل يقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . بما في ذلك ضمان الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ان مقتضيات السلم والامن في الشرق الاوسط ، بل في العالم قاطبة ، تستوجب جهودا جماعية صادقة ، وما الدعم المطلق لطرف ضد طرف آخر سوى تثبيت لسياسة الفزو القهر وانتهاك ميثاق الامم المتحدة ، وإطالة الوضع القائم المجحف الذي يندر بمواجهات خطيرة .



وانه ليؤسفنا أن نرى عاما آخر يينقضي دون أن يتم تحقيق تقدم في مشكلة الشرق الأوسط ، وهي كما تسمى مشكلة الفرص الضائعة . فهل لنا أن نأمل أن يكون عام ١٩٨٩ هو عام حل مشكلة الشرق الأوسط ؟ هذا سيعتمد على عوامل كثيرة ، وبالدرجة الأولى على مصداقية السياسة التي ستننتهجها الادارة الامريكية القادمة .

السيد صلاح (الأردن) : تنظر الجمعية العامة اليوم - كماداتها في الاعوام العديدة الماضية - في بند "الحالة في الشرق الاوسط" . وكالعادة أيضا ، فإن هذه الحالة ما تزال تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار ، وما يزال النزاع الدائر في تلك المنطقة ينتظر التسوية السلمية المناسبة .

فرغم القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي ، ورغم المبادرات والمشاريع السلمية المختلفة التي قدمت لتسوية هذا النزاع ، فإن الوضع في الشرق الاوسط ما يزال يندرج بالخطر ، ويهدد مستقبل المنطقة ، وكذلك الأمن والسلم الدوليين . إن لجوءنا إلى الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل سلمي لهذا النزاع إنما هو دليل متجدد على التزامنا بالعمل من أجل السلام وإيماننا بحتمية تحقيقه من جهة ، وعلى شقتنا في هذه المنظمة وضرورة تحملها لمسؤوليتها تجاه هذا النزاع من جهة أخرى .

لقد حرمت دول المنطقة وشعوبها من السلام والطمأنينة فترة طويلة من الزمن ، وتحملت من المعاناة والالام ما يصعب على الوصف ، فآن لها أن تنعم - كالعديد من مناطق العالم وشعوبه - بالأمن والسلم والاستقرار .

ولكي يتحقق ذلك ، فإنه لا بد من إيجاد التسوية السلمية الدائمة والشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي بكل مظاهره وامتداداته ، وقبل كل شيء معالجة لب ذلك النزاع ، وهو القضية الفلسطينية . إن كلا هاتين المسألتين متملتتان ببعضهما البعض لدرجة يصعب معها التفريق بينهما ، ولا يمكن - لذلك - حل إحداهما بمعزل عن الأخرى . وهذه مهمة كبيرة ، ومسؤولية خطيرة تتطلب جهودا مخلصه وحشيثة . ولا نبالغ إذا قلنا فورية أيضا . فكل يوم يمر دون التوصل إلى سلام في الشرق الاوسط يعني زيادة في تعقيد الوضع ، وزيادة في المعاناة والتوتر .

لقد انشغلت الأمم المتحدة بالوضع في الشرق الاوسط طيلة العقود الأربعة الماضية . ففي هذه المنظمة خلقت القضية الفلسطينية ، أساس الصراع الدائر في منطقتنا . ومن أجل تلك القضية أنشأت الأمم المتحدة أجهزة مختلفة تابعة لها للتعامل مع تلك القضية وما ينتج عنها كوكالة "الغوث" ، ولجان التحقيق ، وقوات المراقبة

وحفظ السلام . كما اتخذت العديد من القرارات وبذلت الجهود الهادفة إلى إيجاد تسوية للمشكلة التي تعيشها تلك المنطقة . غير أن ذلك كله لم يؤد إلى النتيجة المرجوة وهي التسوية السلمية الدائمة والشاملة . وما لم يتم التوصل إلى تلك التسوية ، فإن الخطر سيظل محدقاً بمنطقة الشرق الأوسط ، وستظل الأمم المتحدة مشغلة بها .

إن على الأمم المتحدة ، والأسرة الدولية ككل وخاصة الدول الكبرى مسؤولية العمل بجهد وإخلاص لإخراج المنطقة من حلقة العنف والتوتر وتخليصها من مأساتها . ولقد عبرت الدول العربية عن رغبتها في السلام واستعدادها للعمل من أجله منذ فترة طويلة ، فقدمت خطة عملية للسلام في مؤتمر القمة العربي في فاس عام ١٩٨٢ ، تلك الخطة التي أكدتها مؤتمرات القمة العربية اللاحقة ، غير أن عملية السلام لم توفق ، ولم تصل إلى النتيجة المطلوبة بسبب تعنت الجانب الآخر في النزاع العربي الإسرائيلي ، وأعني بذلك إسرائيل . ولقد باتت هذه حقيقة واضحة لا تحتاج إلى دليل . فإسرائيل تتحدى الإرادة الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ، وتواصل سياساتها التوسعية والعدوانية بهدف تكريس الاحتلال ، منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي ، ورافضة قرارات الأمم المتحدة . وإسرائيل هي الطرف الوحيد الذي يرفض المؤتمر الدولي الذي اجتمعت الأسرة الدولية على اعتباره السبيل المناسب لتحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ، وإن كانت هنالك دولة كبرى واحدة تسير إسرائيل في رفضها لذلك المؤتمر . إن مخاوف إسرائيل من ذلك المؤتمر لا مبرر لها . فهدف مثل هذا المؤتمر الذي يعقد بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن هو تحقيق السلام لجميع دول المنطقة ووضع ضمانات لأمنها جميعاً . إنه من غير الممكن ولا العملي لإسرائيل أن تظل معتمدة على قوتها العسكرية في وجه دعوات السلام العربية والدولية . فالسلاح لا يمكن أن يكون بديلاً عن السلام ، ولا يمكن له أن يضمن الأمن أو يحقق الطمأنينة لإسرائيل ولا لغيرها .

إن إسرائيل برفضها للسلام الحقيقي - من خلال الإطار الذي اجتمعت عليه الأسرة الدولية ، وهو المؤتمر الدولي - إنما تبهرن على أنها غير راغبة في السلام ولا مستعدة له . أن ما تؤكد ممارسات إسرائيل وسياساتها طول الواحد والعشرين سنة

الماضية هو نيتها في تكريس الاحتلال ليظل سكان الاراضي المحتلة خاضعين لها ، وليظل اللاجئين الفلسطينيين مشردين في شتى بقاع الارض . إن أمرا كهذا لا يمكن أن يتم . ولا يجوز أن يسمح لإسرائيل بتحقيق هذا الهدف .

إننا ندرك أن لإسرائيل في المنطقة أطماعا تتجاوز ما حققته حتى الآن معتمدة على قوتها العسكرية ومستقلة علاقتها المتميزة بإحدى الدول الكبرى ، والتعاطف معها نتيجة الاضطهاد الذي لحق باليهود الاوروبيين ، وكذلك مستغلة ظروف المنطقة لمالحها أسوأ استفلال . وهي تعتقد مخطئة أن استمرارها في سياساتها الحالية سيؤدي بالنتيجة إلى قبولنا بالأمر الواقع الذي تحاول فرضه ، وهذا بالطبع أمر مخالف للنواميس الإنسانية والاعراف الدولية ، ولا يمكن له أن يتحقق . إن إيماننا بضرورة استرجاع الاراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على أرضه يفرض علينا جميعا العمل الجاد والمستمر لتحقيق ذلك .

لقد أكد الفلسطينيون على مدى العام الماضي أن الاحتلال الاسرائيلي ، مهما طال أمده ، لا يمكن له أن يغدو مقبولا بأي شكل من الاشكال . كما أكدوا بانتفاضتهم المباركة أن إيمانهم بحقوقهم غير القابلة للتصرف هو إيمان راسخ لا يتزعزع ، وأن عزمهم على ممارسة تلك الحقوق هو عزم واثق أكيد .

ولقد أطلع العالم من خلال وسائل الإعلام المختلفة على تلك الانتفاضة التي أظهرت الوجه الحقيقي لاسرائيل ، وذكّرت العالم بالوضع المأساوي الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال ، فحرّكت ضمير العالم وأشارت وعيه . وفي هذا المجال ، فإننا نود الإشارة الى تقرير الأمين العام القيم (S/19443) الذي قدمه الى مجلس الامن في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام . ولقد كنا نأمل أن تكون هذه الانتفاضة دافعا للعمل الجماعي المباشر والفوري من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه وعلى رأسها حقه في تقرير المصير على أرضه ، كما كنا نرجو أن تأخذ اسرائيل من هذه الانتفاضة درسا وعبرة ، فتدرك أن احتلالها لا يمكن أن يستمر ، وأنه من الأجدي لها أن تعمل على إيجاد سلام مع الفلسطينيين والتعايش معهم بدلا من الاستمرار في الحرب ضدهم والعيش على حسابهم . ولقد فشلت اسرائيل حتى الآن في الاستفادة من درس الانتفاضة وفي استغلال فرصة السلام التي وفّرتها .

ولقد عبر الشعب الفلسطيني من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر خلال الشهر الماضي عن رغبته الحقيقية في السلام واستعداده الجاد للعمل من أجله ، وأكد على التزامه بالحل السلمي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) من خلال المؤتمر الدولي . ولقد كانت تلك القرارات إيجابية ببناء وتمثل في نظرنا ونظر غالبية دول العالم خطوة كبيرة الى الامام على طريق تحقيق السلام . وظل على اسرائيل أن تتجاوب مع تلك القرارات وتقابلها بنفس الدرجة من المعقولية وحسن النية . إنه من غير المعقول ولا المجدي ، لا لاسرائيل ولا لغيرها ، أن يظل موقف اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني جامدا لا يتقدم ، وأن تظل نظرتها الى

قضيته نظرة ضيقة قصيرة المدى تتمثل في إنكار حقوقه المشروعة ، وحتى إنكار مجرد وجود القضية ذاتها . وقد تسمعون من المندوب الاسرائيلي خلال هذه المناقشة ، كما هو شأنه في الدورات الماضية ، ادعاءات باطلة ومزاعم واهية تهدف الى تكريس الصورة المشوهة عن القضية الفلسطينية التي حاولت اسرائيل باستمرار زرعها في أذهان العالم ، تلك الصورة المتمثلة في إنكار الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وإلقاء مسؤولية مأساة اللاجئين الفلسطينيين على عاتق الدول العربية ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية ، وتحريف النوايا السلمية الفلسطينية . إن الشعب الفلسطيني ، ككل شعوب الأرض ، له الحق في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف على أرضه ، كما أن مأساة اللاجئين الفلسطينيين هي ثمرة لعدوان اسرائيل وممارساتها اللاإنسانية . أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي ، شاءت اسرائيل الاعتراف بذلك أم أبت ، حركة تحرر وطنية تقر لها بذلك غالبية دول العالم ، وهي ، باختيار الشعب الفلسطيني وتأكيد الأمم المتحدة ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وعلى اسرائيل أن تعترف بذلك وتواجه الواقع الذي لا يمكن لها الاستمرار في تجاهله .

ولقد جاء اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في الخامس عشر من الشهر الماضي ليوضح الصورة أكثر ويضع اسرائيل وجها لوجه أمام حقائق الوضع ويساهم في تحديد المسار الذي يجب أن تسلكه عملية السلام في الشرق الاوسط .

لقد عاش الاردن القضية الفلسطينية بكل أحداثها وأبعادها وقدم من أجلها الكثير ، وظل طوال مسيرته يعمل بكل جد وإخلاص من أجل التوصل الى حل سلمي للقضية بكل جوانبها ، تلك القضية التي تعتبر - رغم انكار اسرائيل لذلك - أساس النزاع في الشرق الاوسط . ولقد كان هدف الاردن باستمرار رفع الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني ، وذلك بتمكين اللاجئين من العودة الى أرضهم ، وتمكين الواقعيين تحت الاحتلال الاسرائيلي من نيل حريتهم بإنهاء الاحتلال والعيش بكرامة ، وتقرير مصيرهم بأنفسهم كباقي شعوب الأرض . وهذا لن يتم إلا بإحلال السلام الحقيقي .

ولقد كان العمل الاردني حيال القضية الفلسطينية مرتكزا على الارتباط العضوي بين الشعبين الاردني والفلسطيني الناتج عن الوحدة بين الضفتين وعن روابط وثيقة وعديدة أخرى ، ومرتكزا كذلك على حقيقة أن الاردن طرف رئيسي في النزاع العربي الاسرائيلي . وكما كان هدف الاردن طوال ذلك خدمة القضية الفلسطينية العادلة ، فقد قرر الاردن ، بهدف خدمة تلك القضية أيضا ، فك ارتباطه القانوني والإداري بالضفة الغربية ، وذلك تلبية لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية والاجماع العربي على ضرورة تعزيز الهوية الفلسطينية ، ورغبة في تقديم مساهمة نوعية في نضال الشعب الفلسطيني . إن هذا القرار لا يعني بأي شك ن الاشكار تخلي الاردن عن واجبه القومي تجاه القضية الفلسطينية ، ولا عن دوره الاساسي في النزاع العربي الاسرائيلي .

إن المعضلة الاساسية في التعامل مع القضية الفلسطينية تتمثل في رفض اسرائيل للسلام الحقيقي مع العرب ، لأن مثل هذا السلام يتعارض مع أهداف اسرائيل فيما يخص رقعتها وحدودها واستجلاب أكبر عدد من المستوطنين لتصبح دولة كبرى ذات سطوة في المنطقة وإخضاع جيرانها لهيمنتها ونفوذها لتتعامل مع العالم من خلال هذا المفهوم على حساب الفلسطينيين وحريتهم وعلى حساب الدول العربية المجاورة .

وانسجاما مع فلسفة اسرائيل هذه ، وتطبيقا لها ، فقد عمدت الى اقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وضمت القدس العربية والجولان العربي السوري ، واعتدت على سيادة لبنان وسلامة اراضيه . الامر الذي يؤكد عزمها على الاستمرار في الاحتلال واللجوء الى ممارساتها اللاانسانية ضد سكان الاراضي المحتلة منتهكة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الدولي ذات العلاقة .

ان اسرائيل ترى انه لا يمكن أن يكون في فلسطين إلا دولة واحدة هي اسرائيل وذلك خلافا لقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) ، وهي في سبيل ذلك تعتمد كليا على قوتها العسكرية لغرض هذا الامر ، وتستغل ظروف المنطقة والعلاقة التنافسية بين الدولتين العظميين لتعطي نفسها دورا استراتيجيا لا تبرره ظروف المنطقة ولا تحتاجه - في رأينا - الدولة العظمى التي تساند اسرائيل في أغلب ما تتخذه من مواقف وما تتبناه من سياسات . إننا نعتقد بأهمية الدور الهام الذي يمكن للولايات المتحدة أن تلعبه في احلال السلام في الشرق الأوسط ، وأن القيام بمثل هذا الدور يتطلب منها مواقف أكثر موضوعية واهتماما أكبر تجاه النزاع العربي الاسرائيلي .

وإننا لندعو أن تبادر الولايات المتحدة في ادارتها المقبلة وبدون تأخير الى المساهمة في معالجة النزاع العربي الاسرائيلي وما ترتب عليه من مضاعفات شملت لبنان الشقيق الذي عانى كثيرا من اعتداءات اسرائيل المتكررة عليه وتدخلها في شؤونه الداخلية واحتلالها لجزء من اراضيه . ذلك النزاع الذي طال عليه الامل ، وتحملت بسببه شعوب المنطقة الكثير من المعاناة والالام خلال الاربعين سنة الماضية ، وذلك بتبني منهج فاعل لاهياء عملية السلام ، ودفعها الى الامام بالعمل على عقد المؤتمر الدولي في اقرب فرصة ممكنة لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم لتنعم شعوب المنطقة بالسلام والطمأنينة وتسخر جهودها للبناء والتنمية الاقتصادية من أجل خير الاجيال المقبلة .



البند ١٢٥ من جدول الاعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بهيثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة : تقرير

اللجنة السادسة (A/43/886)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة

السادسة ، السيد كارلوس فيلاسكو منديولا ممثل بيرو ليعرض تقرير اللجنة السادسة .

السيد فيلاسكو منديولا (بيرو) مقرر اللجنة السادسة (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة (A/43/886)

في اطار البند ١٢٥ من جدول الاعمال ، المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بهيثاق

الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة" .

لعل من الملاحظ أن تقرير اللجنة السادسة يشير الى مشروع قرارين توصي

اللجنة الجمعية العامة باعتمادهما . ولكن وكما جاء في اليومية لن تستطيع الجمعية

العامة اليوم أن تبت إلا في مشروع القرار الاول فقط لحين استلام الوثائق الضرورية

المتعلقة بالاثار المترتبة على مشروع القرار الثاني في الميزانية البرنامجية .

ولهذا السبب سيقدم مشروع القرار الثاني بمفرده في وقت لاحق .

ومشروع القرار الاول الذي توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماده يرد

في الفقرة ١٤ من التقرير .

وتشير الفقرتان الثانية والثالثة من ديباجة مشروع القرار الى المهمة التي

قامت بها اللجنة الخاصة المعنية بهيثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة فيما

يتصل بالتحضير النهائي لمشروع اعلان يتصل بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد

تهدد السلم والامن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا المجال ، وتعبيران عن

الاقتناع بأن اعتماد هذا الاعلان سيساهم في تدعيم دور الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها

في صيانة السلم والامن الدوليين .

وبمقتضى الفقرة ١ من المنطوق ، توافق الجمعية على الاعلان الذي أرفق نصه

بمشروع القرار ، وبمقتضى الفقرة ٤ ، تحث على اتخاذ جميع الجهود المفضية الى

التعريف العام بالاعلان وتنفيذه بصورة تامة .

وأود أن أشير الآن الى الاعلان المتصل بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين وبدور الامم المتحدة في هذا المجال .

يتناول الاعلان في الفقرات الاولى والحادية عشرة والثانية عشرة من الديباجة مسألة الدور الهام الذي يمكن للأمم المتحدة وأجهزتها الاضطلاع به في منع وإزالة المنازعات والحالات الدولية التي قد يهدد استمرارها سيادة السلم والامن الدوليين ، ويذكر بالتالي بالوظائف والمسؤوليات التي يعهد بها ميثاق الامم المتحدة الى مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام .

وتعلن الجمعية العامة بصفة رسمية في الجزء الخاص بالمنطوق أن على الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحسن نية وتمنع نشوب أو تدهور المنازعات أو الحالات . وتعلن ، ضمن أمور أخرى ، أنه ينبغي للدول المشتركة في هذه المنازعات أو الحالات الدولية أن تتصرف بطريقة تعزز نظام الامن الجماعي كما توخاه الميثاق ، وعلى هذه الدول بالتالي أن تنظر في اللجوء الى أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة للحصول على النصائح أو التوصيات حول وسائل منع المنازعات أو الحالات .

ويتضمن الاعلان عددا كبيرا من الاعمال التي يمكن أن يقوم بها مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام طبقا لاحكام الميثاق ذات الصلة حتى تفي هذه الأجهزة بالمسؤوليات التي أوكلها إليها الميثاق على نحو أفضل .

وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الاول دون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يطرح أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السادسة المعروض عليها اليوم .  
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم ستقتصر البيانات على تعليل التصويت . وقد أوضحت الوفود في اللجنة مواقفها فيما يتعلق بتوصيات اللجنة السادسة وسجلت تلك المواقف في المحاضر الرسمية ذات الصلة .  
وأود أن أذكر الاعضاء بأن الجمعية العامة اتفقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أنه "تقتصر الوفود قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي أما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

وأذكر الممثلين بأنه وفقا لما قاله مقرر اللجنة السادسة عند عرضه للمشروع لن تنظر الجمعية العامة اليوم إلا في مشروع القرار الاول الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة السادسة (A/43/886) .

وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الاول المعنون "الاعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين وبدور الامم المتحدة في هذا الميدان" .

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الاول بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٤٣/٥١) .

البند ٢٨ من جدول الاعمال (تابع)

الذكرى السنوية الأربعون للاعلان العالمي لحقوق الانسان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ما أود أن أعلنه فيما

يتعلق بالبند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون "الذكرى السنوية الاربعون للاعلان العالمي لحقوق الانسان" التي سيحتفل بها صباح يوم الخميس ٨ كانون الاول/ديسمبر .

ولعل الاعضاء يتذكرون أنه بغية الحد من عدد المتكلمين بشأن هذا البند قررت الجمعية العامة اقفال قائمة المتكلمين الساعة ١٦/٠٠ من مساء الجمعة ٢ كانون الاول/ديسمبر وكما كنا نخشى ، تبدو قائمة المتكلمين طويلة للغاية . وليس أمام الرئيس من خيار سوى أن يجد من طول البيانات . ويرجى من الوفود المساعدة في هذا الصدد وأن تضع نصب أعينها أنه لا توجد أي امكانية لمد فترة نظرنا في هذا البند لما بعد يوم الخميس صباحا .

ومن ثم ، فكي تتسع الجلسة الصباحية يوم الخميس لبرنامج يتضمن الاحتفال بمنح جوائز وكذا لاعتماد مشروع قرارين ، يقترح الرئيس أن يتكلم الممثلون من مقاعدهم وأن تحدد مدة الكلمة بدقيقتين أو ثلاث دقائق لكل وفد وألا يكون هناك تعليل للتصويت . إلا أنه إذا قرر عدد كبير من الوفود سحب أسمائهم من قائمة المتكلمين أو اتفقت عدة مجموعات فيما بينها - ولا يعني ذلك أن تكون بالضرورة مجموعات اقليمية - على انابة متكلم عن كل منها فقد يمكن تقليص القائمة . ومتى انخفض عدد المتكلمين يمكن أن تصبح مدة كل كلمة أطول .

وينبغي إبلاغ أعضاء الامانة العامة المعنيين بقائمة المتكلمين بأي ترتيبات تتخذ في موعد أقصاه الساعة ١٨/٠٠ من مساء غد . فإذا منح المتكلمين وقتا أطول ستخطر الجمعية العامة بذلك يوم الاربعاء . وإن لم يتسن ذلك سيستمر طلب تحديد مدة الكلمات بين دقيقتين وثلاث دقائق على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥